

## الفصل التاسع

### حركة التجديد والاصلاح

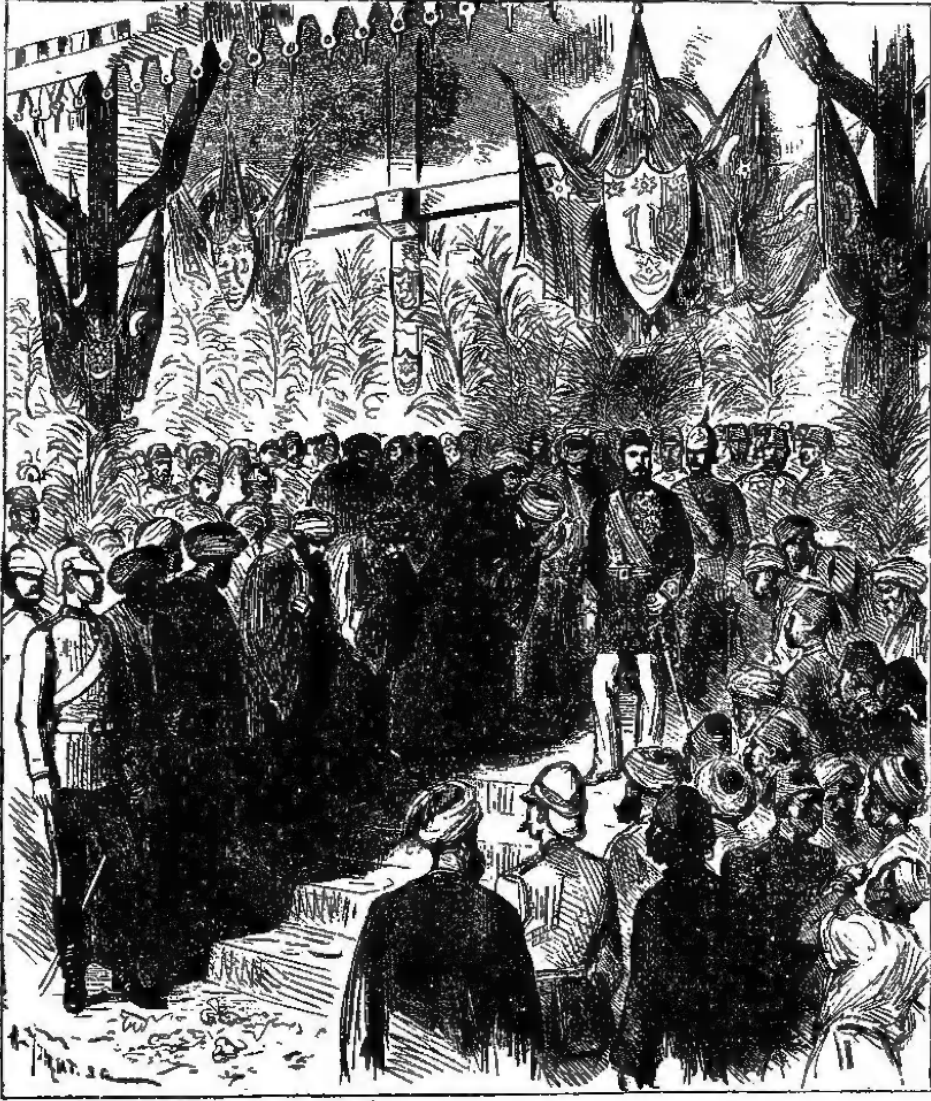
عودة السلام والطمانينة . الضباط الانجليز والاعضاء بهم . الريفنة .  
تجوال الخديو بالوجه البحري . اللورد دو فربين ومهمته وتقديره . اللورد  
نورثبروك ومهمته . الغاء المراقبة الثنائية . المشكلة المالية . تهريب فرنسا بقطع  
عمودها بمصر . تشكيل المحاكم الأهلية . النظم النيابية . كليفور د لويد .  
الشركات المختلفة

عودة السلام والطمانينة . بأخذ الثورة العرابية عاد الهدوء للبلاد ورجعت  
الأمور إلى مجاريها وأمن كل انسان على نفسه وماله . وحينئذ اعتزم الخديو العودة  
إلى القاهرة .

ففي صبيحة يوم ٢٥ سبتمبر استقل مركبته وبجانبه قنصل جنرال انجلترا ، من  
سراي رأس التين في موكب حافل تحف بعربته قوة من خيالة الهنود برماهم ، وسوارى  
من الانجليز والحرس الخديوى ، على حين كانت الشوارع مزدحمة بالجماهير من أجناب  
ومصريين ، والمحطة مكتظة بالمودعين من العلماء والذوات وكبار الموظفين . وبمجرد  
وصول سموه محطة الاسكندرية أطلقت المدافع إيذاناً بالسفر فتحرك القطار . ولقي  
في كل محطة مر بها ترحيماً من الأهلى وشاهد كثيراً من معالم الزينة والفرح . فلما  
وصل العاصمة أطلقت المدافع من المحطة والقلعة تحية لسموه ، واستقبل فيها القاهرة  
استقبالا عظيماً . وكان في مقدمة المستقبلىن الدوق أوف كونوت نجل ملكة الانجليز ،  
والجنرال ولسلى ، والأمراء ، والعلماء ، ووجهاء البلاد . وقبل أن يغادر المحطة دغاله  
الشيخ عبد الهادى الايارى إمام المعية دعاء مستطاباً . وكذلك هتف رياض باشا ثلاثاً  
بدعاء آخر فكرره الحاضرون

ثم ركب في موكب سنار به إلى سراي الجزيرة حيث نزل بها ، وقد نزلت العائلة

الخدوية بسراى الاسماعيلية لأن ولسلى كان لا يزال يقيم فى سراى عابدين  
وعند مرور موكب الخديو كانت الجنود الانجليزية مصطفة على جانبي الطريق ،  
والشوارع مكتظة بالاهلين



استقبال الخديو بالقاهرة

وهنا لا يفوتنا أن نذكر الألم الذى كان بادياً على وجه سموه — رغم كل هاته  
الحفاوة — من رجوعه إلى عاصمة ملكه فى ظل الرماح الانجليزية . وهذا يؤيد ما قلناه  
حين التكلم على واقعة التل الكبير وتأثره عند تلقيه نبأ اندحار الجيش العراقى  
وقد احتفلت الحكومة والاهالى برجوع سموه احتفالاً باهراً فأقيمت الزينات  
ثلاث ليال على دور الحكومة ومنازل الاهالى وأطلقت الألعاب النارية

لما استقر المقام بالخدوي في عاصمة ملكه أصدر أمره الكريم بمكافأة موظفي المعية الذين لازموه اثناء الحوادث العراية ، وكنت في جملة الذين شملتهم هذه المكافأة فزيت مرتبي الشهري من اثني عشر جنيهاً إلى عشرين

وفي يوم ٢٦ سبتمبر اقبلت الدواوين بسبب التشريفات ، ففي صبيحة هذا النهار اتشح سمو الخديو بالملابس الرسمية وتحرك ركابه إلى سراي الجزيرة بموكبه الحافل وهرع العالم لتقديم واجبات التهئة فكنت ترى في ساحات السراي الوفاً من العربات ومئات من الخيل وكان جسر قصر النيل زاهياً بالزينات وقابل سموه حضرة البرنس محمود بك حمدي شقيقه ودولتو منصور باشا يكن ثم حضرات النظار وبعد ذلك العلماء الاعلام وجميع مشايخ الطرق ، وتقدم الشيخ الملاياري والتي خطبة بليغة ، فشكر الخديو ثم خاطبهم قائلاً :

« أيها العلماء الزموا وظائفكم ولا تتعدوها وتجنبوا السياسة والمفاسد فتناووا رضاي ومن يخالف منكم فلا مفر له من عدلي بل يعاقب أشد العقاب فان لفظه علم لا تتقدم من القصاص ،

ثم استدعى سموه صاحب السعادة سلطان باشا ولما مثل بين يديه خاطبه قائلاً :  
( انني أشكر اجراءاتك وصدق خدماتك وبرهاناً على رضاي عنك اقلدك الآن بالنيشان المجيدي الاول الرفيع الشان ) ووضع سموه على صدره يده فتشكر سعادته ودعا لجناحه العالي بالنصر والتأييد وخرج بعد أن لبث بحضرة برهة  
ثم تشرف بالباشوات حتى غصت القاعة بعددهم فقابلهم سموه بنطق شريف هذا ملخصه :

« من كان منكم غير موظف فيلزم اشغال نفسه ويحافظ على واجباته واياها والمخالفة .  
أما الموظف فعليه أن يقوم بحقوق وظيفته باخلاص واستقامة ، ثم انعطف الى رستم باشا وخاطب الجميع مشيراً اليه قائلاً :- « لو اقتديتم بسلوك هذا المخلص لاوقفتم شر العصاة فهو الشخص الوحيد في ذوات مصر الذي رفض التوقيع ضد الحضرة الخديوية ولم يهله تهديد العصاة بل أجابهم بقوله انني قريب من الطوبخانة وهذا هو فراشي ولست أقبل أبداً نكران نعمة مولاي ، فشكر سعادة الباشا تعطف سموه ودعا بحفظه

ثم وفد الجنرال ولسلي وعلى صدره النيشان العثماني من الدرجة الأولى ومعه البرنس ارثر وكبار الضباط ورؤساء الجيش فكشوا بحضرة ملياً يتبادلون عبارات المودة ، ثم دخل القناصل وكان ذلك ختام التشريفات ، وقد رفض قبول راغب باشا وعلى باشا صادق واسماعيل باشا حق ومرعشلي باشا ومصطفى باشا نائلي لما كان قد بلغه من ميلهم للعرايين

وقد حضر للسراى بعد ظهر هذا اليوم بشارة تقلا فاستقى هذه المعلومات ونشرها في جريدته ( الأهرام )

وفي يوم ٣٠ سبتمبر استعرض سمو الخديو الجيش الانجليزى فى ساحة عابدين . وقد أعد لسموه فيها مكان خاص فرش بالابسطة الثينة والأثاث الفاخر ورفعت فوقه الأعلام وأعد مكان بالساحة لاستقبال كبار المدعوين فيه

وفي الساعة الرابعة دخل سموه الى ساحة الاستعراض بملابسه الرسمية فى عربة مصحوباً بشريف باشا ورياض باشا وعمر لطفى باشا . فاستقبله باقى النظار والعلماء وكبار الموظفين والوجهاء والأعيان بملابسهم الرسمية . ووصل الجنرال ولسلى والدوق أوف كونوت كلاهما على ظهر جواده ، وحولهما ضباط وأركان حرب الجيش الانجليزى واشترك فى هذا العرض جميع وحدات الجيش من سوارى وطوبجية وبيادة . واستمر الاستعراض نحو الساعة والنصف . وبعد أن تم صدحت الموسيقى بسلام الملكة وسلام الخديو ايذاناً بنهاية الحفلة

وفي ٤ اكتوبر صدر الأمر العالى بتعيين جاك دوماريتنو بك السكرتير الخاص رئيساً لقلم افرنچى المعية خلفاً لجودار باشا الذى استقال من هذا المنصب كما أسلفنا



دوماريتنو بك

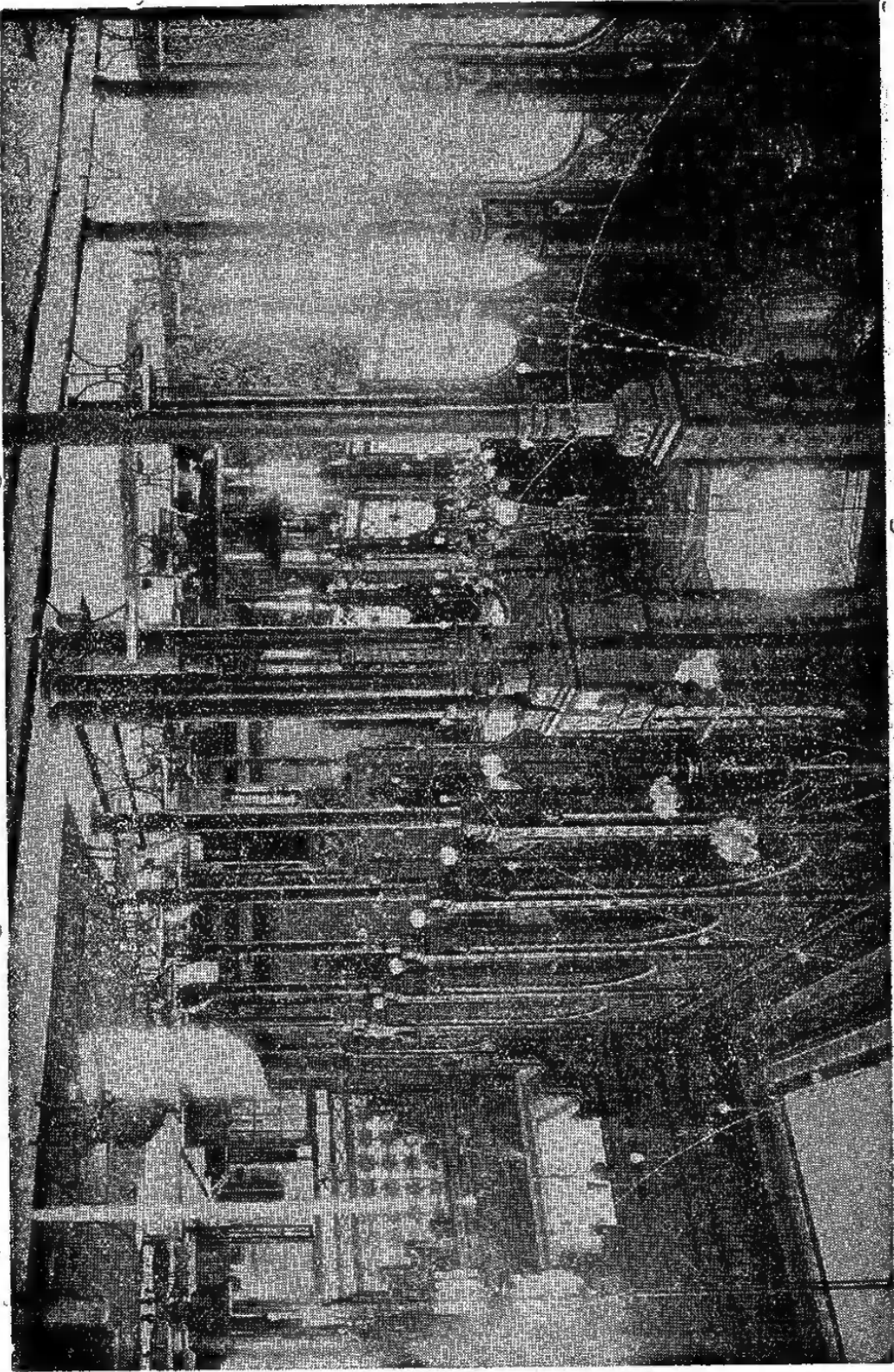
كذا منح الخديو سلطان باشا هبة مالية قدرها عشرة آلاف جنيه مصرى . وجاء فى الأمر الذى صدر إلى نظارة المالية فى هذا الصدد ما يأتى : — . بالنسبة إلى ما أظهره سعادة سلطان باشا من الصداقة لحكومتنا الخديوية ومعارضته للعصاة فى جميع أمورهم وعزائمهم بالمخاطرة بحياته وإلى ما حصل له بسبب ذلك من الضرر والتعدى منهم على شخصه وأقربائه وموجوداته ومقدار جسيم من مشروعاته قد استحق المكافأة من الحكومة فبناء على ما عرضه علينا مجلس نظارتنا أمرنا بأن يعطى بوجه الاستثناء لسعادته مبلغ عشرة آلاف جنيه من خزانة المالية محسوبا من المبلغ الاحتياطى سنة ١٨٨٢ تعويضاً للاضرار التى لحقت به ومكافأة لسعادته على صداقته ،

**الضباط الانجليز والامتناء بهم .** أقام الخديو فى ٢ أكتوبر مأدبة كبيرة فى سراى الجزيرة للضباط الانجليز ، وكانت أنيقة بالغة منتهى الاتقان والفخامة لم أشاهد لها نظيراً فى مصر ، فقد ازدان شاطئ النيل أمام القصر بالأنوار التى تنهر الأبصار . وقد أقيمت فى السلامك الكبير الذى أنشأه اسماعيل باشا خصيصاً لاستقبال الامبراطورة « أوجينى » ، على طراز قصر الحمراء فى الأندلس ، وزينه بالنقوش العربية البديعة المموهة بالذهب على أشكال متنوعة ، وأنشأ فى بهوه الكبير حوضاً فخماً فى وسطه تماثيل من الرخام تمثل أسوداً قائمة على قاعدة عالية والماء يتدفق من أفواهها .

فكانت الأنوار الملونة الساطعة المنبثة من جوانبه وقاعاته تتألق كالشموس المنيرة ، وتنعكس أشعتها على تلك النقوش الذهبية البديعة ، وتسطع فى ضوئها الأوسمة والنياشين المتلاثة على صدور الضباط وأركان الحرب الانجليز فتزيد الحفلة بهجة والمنظر روعة وجلالا . وقد شاهدت ولسلى وسيمور وعليهما الوشاح العثمانى الأول ، والجنرال درورى لوى يحمل العثمانى من الدرجة الثانية . وكان أنعم بها عليهم الخديو .

وقد تجلى الكرم العربى والأبهة الشرقية فى هذه الوليمة الفاخرة النادرة بأجمل مظاهرها حيث مدت موائد عديدة مزينة بالأزهار الجميلة فبلغ إعجاب الضباط الانجليز أعظم مبلغ ، وأخذتهم الدهشة لهذا البهاء المتقن . هذا ما كان بداخل القصر أما حديقته على اتساعها ، والتى كانت مضياءة بآلاف المصابيح ، فقد اكتظت بالمغنين والمغنيات والموسيقىات الأميرية والطبل والمزمار البلدى وكثير من الملاحى . وكانت الألعاب النارية تطلق من الضفة الشرقية للنيل . وفى الجملة فقد كانت هذه الحفلة من الروعة والأبهة بمكان حتى يعجز الانسان عن إيفائها حقها من الوصف





هو سلاسل ملك الجزيرة والقسطنطينية (١)

وقد شارك أهالي العاصمة الخديو في الاحتفاء بالضباط الانجليز حيث انابوا

(١) القصر والسلامك هما الآن ملك آل لطف الله وقد خصصوا البهو لأقامة الحفلات الخيرية الكبرى فيه مجانا .

عنهم محمد سلطان باشا واحمد السيوفى بك فى مقابلة رياض باشا ناظر الداخلية للساح لهم فى تقديم هدية من الأسلحة الفاخرة الى الاميرال سيمور والجنرالين ولسلى ودرورى لو فسمح لهم بذلك وقدمت الهدية لهم حيث قبولت بالشكر ؛ وهى عبارة عن ثلاث سيوف مرصعة مقابضها بالحجارة الكريمة لكل منهم سيفه

وفى ١٤ أكتوبر أقام الجنرال ولسلى بسرراى عابدين مأدبة للضباط الانجليز والنظار المصريين وكبار الأعيان ، وأقام له وللدوق أوف كنوت ابن ملكة الانجليز رياض باشا مأدبة فى ١٩ أكتوبر

وفى يوم ٢٠ منه تشرف الجنرال ولسلى بمقابلة سمو الخديو مستأذناً فى السفر وشاكر له ما لقيه من الحفاوة مدة إقامته بمصر ، ورد له سموه هذه الزيارة فى مساء نفس اليوم . وبارح العاصمة فى منتصف الليل إلى الاسكندرية حيث أبحر إلى إنجلترا فى يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٢ . وقبل سفره زار بعض الآثار بالقاهرة وبالوجه القبلى خصوصاً الموجودة بالدرشين وكذلك استعرض الجيوش الانجليزية الموجودة بالقاهرة وأثنى على شجاعتها فى قمع الثورة العرابية ورد السلطة للخديو

وفى يوم ٢٥ أكتوبر أقام الخديو مأدبة عشاء للدوق أوف كنوت تكريماً له لمناسبة اعتزامه مبارحة القطر المصرى فى اليوم التالى



الدوق أوف كنوت

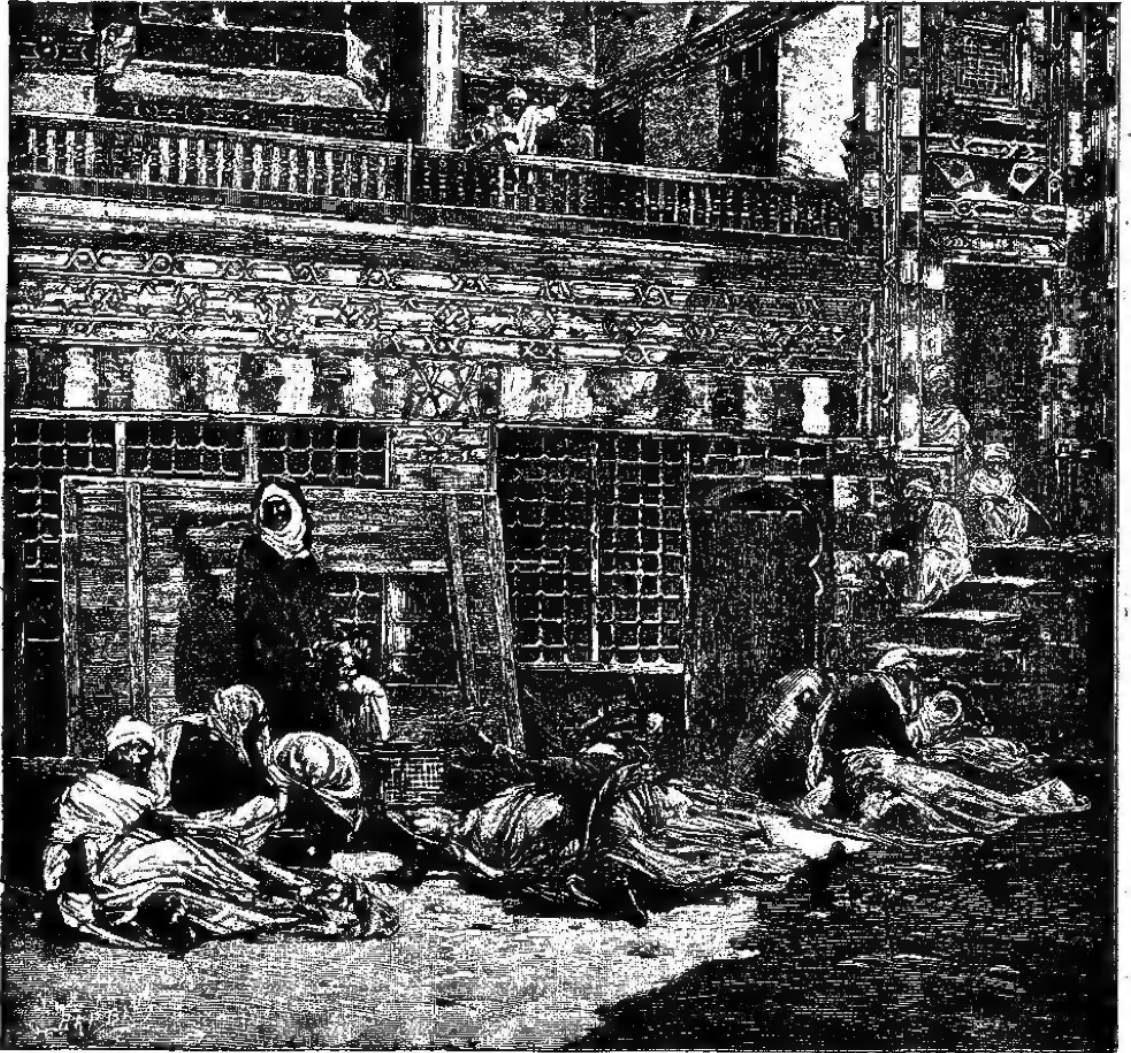
وفي ٥ نوفمبر بارح الاميرال سيمور بأسطوله المياه المصرية متوجهاً إلى مالطة وبذلك افتتح عهد سلام وتجديد واصلاح واستعادت حركة الأعمال بعض نشاطها وانفرجت الأزمة السياسية وساد الاطمئنان الناس مما أدى إلى سفر رؤساء الجيش الانجليزى يتبعهم بعض فرقههم التى وجد ان لا لزوم لبقائها، وبعضهم سافر مع الجنرال ولسلى حيث قد استعرضتهم الملكة فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٢ بلندن وكانوا مكونين من انجليز وهنود

**الربضة « الكوليرا »** . لم تكد الثورة العراقية تضع أوزارها وينقضى عهد الفتن والاضطرابات التى أفضت الى الاحتلال الانجليزى . حتى منيت مصر بأفة جديدة لا تقل عن آفة الثورة ضرراً بالبلاد وقتكاً بالعباد . ذلك أنه فى ٢٢ يونية سنة ١٨٨٣ ظهرت الهیضة فى دمياط ، وانتشرت فى سائر بلاد القطر . واختلفت الآراء فى حقيقة منشأها ، فمنهم من قال انها محلية وهو رأى الانجليز ومن نحا نحوم ، ومنهم من قال انها وافدة من الهند وهو الأصح ، لأن التحقيق الرسمى أثبت أن أحد وقادى السفن التى وصلت الى بور سعيد آتية من الهند قبل ظهور الوباء ويدعى محمد خليفة العطشجى ، نزل الى الهر وجاء الى دمياط وهو يحمل جراثيم الداء ولم يكد يصل اليها حتى ظهر الوباء فيها .

ولقد عنيت الحكومة المصرية بامر هذا الوباء أكبر عناية ، فاتخذت أشد الاحتياطات الصحية للوقاية منه وحصره فى مناطق معينة . وانشئت اللجان فى مصر والاسكندرية وغيرهما من مدن القطر وخصوصاً فى دمياط والمنصورة لاسعاف المصابين وارشادهم الى طرق الوقاية . وتقرير الوسائل الفعالة لمكافحته واستئصال شأفته واتقاء مضاره . ووصلت الى القطر المصري عدة بعثات طبية للبحث فى منشأ الوباء والاشتراك مع اللجان الطبية المصرية فى العمل لأبادته ودرء شره عن البلاد . ومن هذه البعثات بعثة المانية برئاسة الدكتور كوخ المعروف . وبعثة فرنسية برئاسة باستور العالم الكماوى الشهير ، ولحقت بهما بعثة أخرى روسية مؤلفة من أشهر أطبائها . وقد أجمع رأى هذه البعثات على أن الوباء وافد من بلاد الهند . وعلى رغم ما بذل من الجهود الكبيرة ، وما اتخذ من الوسائل الفعالة التى اشتركت فيها البعثات الدولية المشار اليها مع الحكومة واللجان الطبية المصرية ، انتشر الوباء فى أقاليم القطر ومدته انتشاراً مريعاً وقتك بالآرواح فتكاً ذريعاً . وأشد ما كان ذلك فى الاحياء الوطنية المكتظة بالسكان ، ولا سيما حى



بولاق حيث كانت ضحاياه تعد بالآلاف ، وبلغ من ذعر الناس وخوفهم ان ألواقا من نزلاء القطر غادروه الى سوريا وأوربا ، وأقاموا بها الى أن تقلص ظله من البلاد .



حوش منزل بالقاهرة أثناء الكوليرا به جثث متوفين ومصابين على وشك الوفاة

ونحن نذكر ان الجناب الخديوى ، كان يطوف بنفسه فى احياء الاسكندرية وشوارعها التى كان قد انتقل الوباء اليها فى ٧ يوليه ، ويتفقد المستشفيات والمصحات ويواسى المصابين ويصدر الأوامر المشددة بالمواظبة على تنظيف المدينة وتطهيرها بالمواد الكيماوية (١)

(١) وقد قال الجنرال جرانفل السردار الاسبق فى جملة ما قاله عنه فى مذكراته : « انه فى ايام الكوليرا قال ( أى توفيق باشا ) اعجاب رجال الجيش لشجاعته وشدة عطفه على المصابين

ونسج الحكام في الأقاليم على منوال الخديو في تفقد الأماكن الموبوءة ومراقبة تنفيذ التحوطات الصحية وإرشاد الناس إلى طرق الوقاية. وانبرى الأطباء لنشر الارشادات الصحية في الصحف السيارة ، وانصرف الكتاب إلى الكتابة في هذا الموضوع الهام تنويراً للأذهان ، وأنشئت في مصر لجنة كبرى لجمع الأموال وإنفاقها على الموبوتين وعلى العائلات التي أفقدها الوباء عائلتها

وبما يجدر بالذكر في هذا الصدد أنه في جملة التحوطات الصحية التي اتخذوها وقتئذ أنهم حظروا على الناس أكل الفواكه مثل البطيخ والشمام والعنب ونحو ذلك ولكنهم ظلوا يأكلونها خفية وهبطت أثمانها هبوطاً كبيراً

وعلى ذكر التحوطات الواقية أذكر أن أحد الموظفين الفرنسيين في المعية وهو المسبو أودان كان قد أكل الثوم ، وفي أثناء الوباء كان يكثر من أكله اعتقاداً منه أنه مطهر وقاتل للبكتروبات. والظاهر أنه كان على صواب

وبما تذكره على سبيل الفكاهة ، أنه في أيام اشتداد وطأة الوباء في الاسكندرية ، كان أحد المكارية ينقل راكباً في شارع السبع بنات ، وكان قد ركض كثيراً وراء حماره وهو صائم في رمضان ، فأنهكه التعب الشديد وشعر بدوار فاتكأ على شجرة في الطريق ليستريح قليلاً ، واتفق مرور رجال الصحة من هناك ، فأشار عليهم راكب الحمار بنقله إلى الحجر الصحي موهماً إياهم أن الرجل مصاب بالوباء ، فوضعوه على نقالة الاسعاف على كره منه ، فقاوم ولكنه لم يقو على الإفلات من أيديهم وساروا به وهو يصيح مستغيثاً ومحتجاً ولا من مغيث ، إلى أن مروا به من تحت شجرة متدلية الأغصان فغافلهم وتعلق بغصن منها ، فأمسكوه من رجله محاولين اجتذابه وإنزاله إلى الأرض وظل يقاومهم وهو معلق بين الأرض والسماء إلى أن مر به أحد الأطباء وكان يعرفه فناداه مستغيثاً ، وتقدم الطبيب إلى رجال الصحة ، ووبخهم مبيناً خطأهم في ما فعلوه مع رجل هذا شأنه معهم ، لأنه لو كان مصاباً لما استطاع التعلق بغصن الشجرة والمقاومة على هذا النحو ، وهكذا تخلص المكاري من رجال الصحة وانطلق في سبيله بين ضحك الناس وتصفيقهم

ويؤخذ من التقارير الصحية التي وضعت عن الوباء بعد استئصاله في أواخر أغسطس سنة ١٨٨٣ ، أن عدد ضحاياه في مختلف أنحاء القطر المصري بلغ حوالي الأربعين ألفاً . ولولا الاحتياطات الشديدة التي اتخذت للوقاية منه ، وحصر شره واجتماع القوى الفعالة على مكافحته ، لتفاقم الخطب وعظم البلاء وبلغ عدد ضحاياه اضغاثاً مضاعفة

وكان من أثر انتشار هذا الوباء وفكك بالارواح أن عنت الحكومة باصلاح حال المستشفيات وتنظيم الوسائل الواقية وغير ذلك .

**نحوال الخديو بالوجه البحري .** في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٣ سافر الخديو من الاسكندرية قاصداً رشيد ، لتفقد أحوالها عقب حدوث الكوليرا ، فاستقبل بها استقبالا فائقا وأقيمت له الزينات في جميع شوارعها وطرقاتها . وتفقد أحوال السكان وواساهم . وفي صباح اليوم التالي استأنف السير إلى دسوق بطريق النيل ، على يخته الذي كان في انتظاره ، ماراً بالعطف وفوه ، فلما وصل اليها استقبله أهلها أحسن استقبال . ثم استقل عربة وإلى جانبه مدير الغربية ، فزار المقام الدسوقي ، ثم حضر المأدبة التي أقامها له ( آل شتا )

ومما يذكر عن عميد هذه الأسرة ، الشيخ أبو النصر ، أنه نخر عند تشريف الخديو لدارهم اثنتي عشرة جاموسة من باب التفاخر . جرياً على التقاليد القديمة ، ووزع لحومها على الفقراء . ثم تفقد سموه حال المدينة ، وفي صباح العاشر من سبتمبر استقل مع رجال حاشيته قطاراً خاصاً من محطة دسوق قاصداً دمياط فاستقبل في كل محطة مر بها بالحفاوة إلى أن وصل إلى ثغر دمياط في الساعة الرابعة مساءً ، فأطلقت المدافع إيذاناً بتشريفه وتوافد وجهاء المدينة وأعيانها مهئينين بالسلامة ومعربين عن شكرهم على ما شملوا به من عنايته . وامضى ليلته في يخته الذي كان قد وصل اليها . وفي ١١ منه زار المستشفى الاميري وواسى المرضى وحث على الرفق بهم وأخذ كشفاً بوفيات الكوليرا بالمدينة وصورة لخريطتها . وفي اليوم التالي ركب عربة وتجول بها في الميادين والأسواق . ثم امتطى جواداً فارتاض ، يرافقه المحافظ ومأمور مصلحة المطرية ، وفي الساعة الثانية من بعد الظهر اطلقت المدافع ايذاناً بقيامه إلى المنصورة فلما وصلها دوت الأصوات بالهتاف بحياته والدعاء له ؛ وكانت المدينة قد استعدت أعظم الاستعداد لاستقباله والاحتفاء به . والجماهير مصطفة في كل شارع مر به لتحيته وزار المستشفى القديم فوجده غير لائق بإقامة المرضى فامر بنقلهم إلى المستشفى الجديد . ثم عاد فامضى ليلته في اليخت . وفي صباح يوم ١٣ منه زار المستشفى الجديد ، بعد أن نقل اليه بعض المرضى ، فسرده حصولهم على الراحة . ثم تحرك اليخت ظهر آيين دوى المدافع قاصداً بها فودع الاهلون سموه بحفاوة فائقة . وكان الطريق الذي سافر فيه اليخت مزينا بالاعلام وأهالي البلاد مصطفىون على ضفتي النيل لتحيته حتى وصل ميت غمر وزفقي وهنا لك تشرف بمقابلة سموه بعض العمد والاعيان

فسألهم عن الحالة الصحية وهناكهم بزوال الوباء ثم واصل السير حتى بنها فأقام ليلته . وفي اليوم التالي تفقد احوالها ثم غادرها مع رجال حاشيته بطريق السكة الحديدية إلى القاهرة فاستقبل فيها استقبالا باهرا .

**اللورد دوفرين ومهمته ونقريه .** أوفدت انجلترا إلى مصر اللورد دوفرين .



سفيرها بالاستانة فوصل إلى الاسكندرية في يوم ٧ نوفمبر وكان في استقباله بها سامي باشا موفداً من قبل الخديو . ونزل بسرأي رأس التين حيث تغدى بها هو ومن معه . ثم بارحها إلى العاصمة وكان في استقباله ذو الفقار باشا من قبل الخديو ، وشريف باشا رئيس مجلس النظار ، ورافقه مندوب سموه إلى قصر الزهة بشبرا . حيث حل فيه ضيفاً على الحكومة المصرية

( اللورد دوفرين )

وفي صبيحة اليوم التالي زار اللورد الخديو بسرأي الجزيرة ورد له سموه الزيارة . وفي ١٠ منه زار دولة شريف باشا ، ثم تبودلت الزيارات بينه وبين كبار رجال الحكومة المصرية . وأقام الخديو له مأدبة فاخرة في ٢٨ نوفمبر بسرأي عابدين . وبعد أن استقر به الحال ابتداء في القيام بمهمته وكانت أن يتولى وضع نظام أساسي للحكومة المصرية ، فجاء انتدابه لهذه المهمة مخالفاً لرغبات الدولة العلية ومثيراً لخاطرها إذ كانت ترى أن من حقها على الأقل الاشتراك في وضع خطة لهذه المهمة . ذات صبغة عثمانية بحيث يتولاها اللورد باسم السلطان . ولكن هذه الفكرة لم ترق للصحف الانجليزية فاتقدتها وقالت : — « ان تنظيم القطر المصرى لا يمكن أن يقوم على قواعد الفرمانات ، غير أن الحكومة الانجليزية استدركت الأمر فأجابت على معارضة الباب العالي بقولها : — ان مهمة اللورد دوفرين لا تؤثر في العلائق

السياسة بين الدولتين . . وجرح السير تشارلس ديكنز بذلك في مجلس العموم فقال : —  
« ان الدول الاوربية لم تبد اعتراضاً أو ملاحظة على مهمة اللورد دوفرين ، وعهد اللورد  
جرانفل وزير خارجية إنجلترا وزملاؤه الوزراء إلى تخدير أعصاب الأتراك بالوعود  
الحلاية والأقوال المنمقة . واعلنوا على رؤوس الأشهاد انه ليس لانجلترا مقاصد سيئة  
ولا هي تبغى التعرض للسيادة العثمانية في مصر

وشرع اللورد دوفرين في مفاوضات الخديو والنظار ، وبعد ان استطلع احوال البلاد  
وجمع المعلومات اللازمة كتب تقريره (١) المشهور وارسله إلى اللورد جرانفل في ٦  
فبراير سنة ١٨٨٣

وقد استهله بمقدمة قال فيها : —

« ان مصر جديدة بأن تنظم على قواعد تتفق مع روح العصر ، ولو أن حوادث  
التاريخ تنطوي على أدلة لا تشجع على ذلك . وتأيداً لرأيه هذا أشار إلى ما اشتهر به  
المصريون من صدق العزيمة وشدة البأس والأقدام في الفتوحات والحروب التي خاضوا  
غمارها بقيادة رجال يعدون في طليعة أقطاب الشعوب وأبطالها ، مستشهداً بما هو  
معروف عنهم من الفطنة والذكاء والمقدرة على اقتباس العلوم والفنون . وضرب لذلك  
مثلاً ما عرّفه عن سلطان باشا رئيس مجلس النواب . وما شهدته من كفاءته واتساع  
نفوذه وسمو مكاتته . ثم تكلم عن الأتراك المستوطنين في القطر المصري . وأثنى عليهم  
مشيراً إلى أحسن بلائهم في خدمته ، قائلاً إنه لا يستغنى عنهم ، وأنه في هذه المناسبة  
يرى ان كل من ولد في مصر يكون له حق الدخول في الوظائف الحكومية ولو لم يكن  
مصري الجنس .

ثم استطرد إلى الكلام عن المحاكم المختلطة فاستصوبها

وقال إن مصر لا تستطيع الآن أن تسترجع استقلالها ، وليست من الأهلية  
والكفاءة بحيث تتمكن من التمتع بما يطلق عليه اسم ( الحكومة الدستورية ) . ولكن  
الآمل مفقود بتمكنها بمساعدة أوربا من الحصول على الاستقلال الذاتي . ومع توالي  
الأيام على اتساع نطاق هذا الحكم . وعلى ذلك طلب من حكومته انشاء هيئات نيابة

(١) ولو ان هذا التقرير يعد من الحوادث التاريخية لا من المذكرات الشخصية الا انه نظراً لأهميته

تلقاؤه بين الماضي والحاضر دولت خلاصته في مذكراتي

في حدود معقولة . ومجالس قروية ذات اختصاصات واسعة تكون نواة لهيئات سياسية لا تؤثر عليها العوامل الخارجية ، بحيث تتمكن من الجرى على خطة معينة وفقاً للنصائح والارشادات التي تسدى اليها .

وبعد ذلك شرع اللورد في بحث الموضوعات المختلفة لإدارة البلاد شرحاً تلخصه فيما يلي :-

**المجيشى .** إن مركز مصر لا يستلزم أن يكون فيها جيش كبير فبعض فرق مدرية على الفنون العسكرية تكفى لإقرار الأمن في ربوعها ووقع ما قد يقع فيها من القلاقل والاضطرابات التي تنشأ عن الدعايات الروحية التي يقوم بها الدجالون أو التي يثيرها العرب الرحل . وإن إعداد جيش مؤلف من ستة آلاف رجل من أهالى البلاد يفي بالغرض المطلوب . ويحسن أن ينتظم في سلكه سلالة الاتراك من المتمصرين ، وأن يتولى قيادته جنرال انجليزى يعاونه سبعة وعشرون ضابطاً انجليزياً ، ويكون تعيينهم بمقتضى عقود يشترط فيها تعلمهم اللغة العربية . ويترك نصف الرتب السامية للضباط الوطنيين ، أما القيادة العامة فتكون للخديو .

وقد اتدب فالنتين بيكر باشا الذى كان موظفاً بالأساتذة للحضور إلى مصر لوضع نظام للجيش الجديد بدل الجيش الذى كان قد التى . فوضع اللائحة ونظمها وأقرها مجلس النظار في أواخر أكتوبر سنة ١٨٨٢ ، وهى تقضى بأن تؤلف القيادة من ست أوط عليهم أمير لواء انجليزى ، وضباطهم من الانجليز من رتبة صاغ ، وصغار الضباط من المصريين . وست أوط أخرى عليهم أمير لواء مصرى ، وضباطهم جميعاً من المصريين الذين لم يشتركوا في جيش عرابى . ويكون للطوبجية قائد انجليزى وقائد مصرى ، وكذلك للساوى وقد انتخب الجنرال السير إلفن وود ليكون سرداراً للجيش الجديد الذى انشأ في يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢ ورئيساً لأركان حربه . وصدر الأمر العالى في ١٦ يناير سنة ١٨٨٢ بهذا التعيين (١)

**المجندرمه .** أما المجندرمه فاستحسن أن ينتخب رجالها من ذوى النشاط والادراك ، وأن يوضع لها نظام مشابه لنظام الجيش بحيث يستطاع استخدامها عند اللزوم لصد غارات العرب على المدن العامرة . ويجب أن تكون أعمالها منظمة فيكون رجالها كالبوليس الاعتيادى . ولا يكون طوع أوامر السلطة الاستبدادية . وللوصول إلى هذا الغرض يجب فتح مدرسة بالقاهرة للمجندرمه

(١) وقد حضر لسراى عابدين في ٥ ابريل سنة ١٨٨٣ الجنرال وود وجميع الضباط الانجليز التنظيم في الجيش المصرى وكلهم إيطرايشهم وملايسهم العسكرية المصرية الرسمية فتشكروا سموه على ما أنعم به عليهم من الرتب العالية .

وقد خلف وود في سردارية الجيش الجنرال جرافل في ١٩ ابريل سنة ١٨٨٥



وتتألف هذه القوة من ٥٦٥٠ من المصريين تحت زياصة مفتش عام ومساعد له من الأوربيين . يعاونهما أربعة من المفتشين وثمانية عشر ضابطاً أورياً . مع تخصيص نصف الرتب السامية للضباط المصريين . وتلحق بنظارة الداخلية

وفي ٨ يناير سنة ١٨٨٣ صدر الأمر العالي بتعيين يسكر باشا مفتشاً عمومياً للجندرية والبوليس ( كما سيأتى الكلام عنه ) وقومنداناً عمومياً عليهما وقد تشكلت قوتهما في أول يناير سنة ١٨٨٤

**البوليس المدنى .** ورأى أن يعهد فى المحافظة على الامن العام فى مدن الوجه البحرى إلى بوليس مدنى يؤلف من ١٦٠٠ رجل بينهم نفر من الأفرنج المدربين . لأن اعتماد الحكومة على بعض رجال البوليس الأوروبى يزيد سطوتها ، ويبعث على اطمئنان الأجانب . وأن يعهد فى هذه المهمة إلى ضباطين من رجال بوليس الهند معروفين بكفاءتهما . وستجعل الجندرية والبوليس تحت اشراف مفتش عام ( هو يسكر باشا كما سبق ) يعاونه بعض الموظفين . أما البوليس فى القاهرة والاسكندرية فيجعل تحت رياصة ضباطين أوريين يعاونهما مساعدان . ويلحق بدائرة البوليس الأوروبى ثلاثة وثلاثون ضابطاً .

هذا وقدرت نفقات الجيش والجندرية والبوليس معا بمبلغ ٥١٩٧٤١ جنيهاً أى بنقص نحو المائة الف جنيه عن المبلغ الذى تقرر لها فى سنة ١٨٨١ .  
وقد صدر الأمر العالى فى ٩ يناير سنة ١٨٨٣ بتعيين دللا سالا باشا رئيساً للبوليس

**الهيئات النيابية<sup>(١)</sup>** طلب اللورد دوفرين إلغاء مجلس النواب المصرى واستبداله بنظام تمثيلى آخر يتكون من هيئات نيابية ثلاث

(١) مجالس المديرية ؛ وهى عبارة عن مجلس لكل مديرية يرأسه المدير ، واعضاء كل منها ينتخبون من بين أرباب الاملاك بالمديرية يشترط أن يكون سن كل واحد منهم لا تقل عن ثلاثين سنة . وأن يعرف القراءة والكتابة ، وأن يكون ممن يدفعون لخزينة الحكومة ضريبة سنوية لا تقل عن خمسين جنيهاً مصرياً مدة سنتين على الأقل قبل تاريخ انتخابه . ثم حدد مدة العضوية وشروطها . وتجتمع هذه المجالس مرة كل سنة بدعوة من المدير بناء على قرار النظارة

(٢) مجلس شورى القوانين ويتكون من ثلاثين عضواً . منهم ستة عشر عضواً

(١) فى أول مايو سنة ١٨٨٣ صدر الأمر العالى بالقانون النظامى المصرى كما صدر فى أول مايو أيضاً أمر عال بقانون الانتخابات لجميع المجالس النيابية بالقطر

بالانتخاب وأربعة عشر ينتخبون باعتبار عضو عن كل مديرية ثم عضو ينتخب عن مدينة القاهرة وآخر عن جميع المحافظات . والدائمون أربعة عشر منهم الرئيس وأحد الوكيلين ، أما الوكيل الثاني فيختار من المنتخبين . وهؤلاء يعينون بأمر عال بناء على ما يعرضه رئيس مجلس النظار . والرئيس والوكيل المعين يعينان بأمر الخديو ومدة دورة هذا المجلس ست سنوات ، ويجوز إعادة انتخاب أعضائه وتعيينهم . ويبدأ اجتماعه من أول أغسطس بأمر عال

(٣) الجمعية العمومية . وتتألف من النظار ومن رئيس مجلس شورى القوانين ووكيله وأعضائه . ثم أعضاء الجمعية العمومية المنتخبين وعددهم ستة وأربعون عضواً ، وينتخبون من أعيان المدن والمديريات باعتبار عدد معين عن كل مديرية أو مدينة ، ومدة الدورة ست سنوات أيضاً ويجوز إعادة انتخاب الاعضاء ولا يجوز انتخاب عضو في هذه الجمعية الا اذا كانت سنة ثلاثين عاماً على الأقل . ويعرف القراءة والكتابة ويكون ممن يدفعون ضريبة سنوية لا تقل عن عشرين جنياً منذ خمس سنوات ، وأن يكون اسمه مقيداً في دفاتر الانتخابات منذ خمس سنوات كذلك . وتجتمع هذه الجمعية مرة كل سنتين على الأقل بمقتضى أمر عال ، ويجوز جمعها في حالة غير عادية متى دعت الضرورة إلى ذلك .

ورأى هذه المجالس الثلاثة على اختلاف أنواعها استشارى لا يقيد النظار بشيء ولا يحتم على الحكومة الأخذ به ، انما عليها أن تبين الأسباب التي دعته إلى عدم الأخذ برأيها . وهذا البيان لا يقبل الاعتراض ، كما أنه محظور على هذه المجالس المناقشة في المسائل السياسية والمسائل غير الداخلة في اختصاصها .

أما تقرير الضرائب فيكون قرار الجمعية العمومية فيه قاطعاً . وأشار اللورد باطلاق حرية المطبوعات تأييداً لهذا النظام الجديد

الى جانب هذه النظم اقترح اللورد انشاء مجلس شورى حكومى لمراجعة مقترحات هذه المجالس على الحكومة (١)

---

(١) كان قد صدر أمر عال في ٢٢ - سبتمبر سنة ١٨٨٣ بتشكيل مجلس شورى الحكومة ولكن في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٤ ألغى هذا المجلس واستعفى عنه بلجنة قضائية مكونة من ثلاثة مستشارين قضائيين وهم كير ( باشا ) وروكاسيرا وكافلي للقيام باختصاصات المجلس المذكور وعليهم الدافعة عن الحكومة أمام المحاكم الأهلية

**المحاكم الأهلية<sup>(١)</sup>** . أوصى اللورد بأدخال العنصر الأوروبي في المحاكم الأهلية ليستطاع استئصال شأفة الرشوة منها . وقد استقر الرأي على أن يكون القضاة الأوروبيون من هولندية وبلجيكا وسويسرا ، وأن يكون النائب العمومي انجليزياً . وأن يجعل في كل مديرية مجلس ابتدائي . وأما الاستئناف فسيجعل له مجلسان أحدهما للوجه البحري والثاني للوجه القبلي .

**الترع والري** . بعد أن أشار في تقريره عن سوء نظام الري في مصر وشدة وطأة نظام العونة على الفلاح ، أوصى بتعديل نظام العونة وتحسين حالة الجسور اتقاء الفرق في أثناء الفيضان ، وتطهير الترع بحيث يتساوى الجميع في الارتفاع . أما الري فقد أوصى بتعيين مهندس ماهر من الهند يعاونه مفتشون يستطيعون أن يشرفوا على تنفيذ تعليماته بكل دقة ، ويعطى سلطة واسعة ليتمكن من النهوض بأعباء وظيفته ، سواء كان في اختيار الموظفين أو عزلهم . وأن يكون مؤيداً من الحكومتين المصرية والانكليزية

وقد صدر الأمر العالي في ١٥ مايو بتعيين الكونيل سكوت مونكريف مفتشاً لعموم الري وتعين بعد ذلك معاونوه

**الدائرة السنية** . تبلغ الدائرة السنية والدومين مليون فدان ، أي نحو خمس أراضي مصر المزروعة ، وهي مثقلة بالديون ، وقد قدر دين الأولى بمقتضى الاتفاق الذي عقد مع المستر جوشن وجوربت في ١٢ يوليو سنة ١٨٧٧ بمبلغ ٨٠٨١٥٤٣٠ جنيه انجليزيا ثم تحولت املاك الدائرتين إلى الحكومة بمقتضى قانون التصفية الذي صدر في ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠ وصرف للدائرة السنية من مال التصفية مبلغ ٤٥٠ ألف جنيه

وقال اللورد إن حصر املاك الدومين الواسعة في يد واحدة جرد فريقاً كبيراً من الفلاحين من أملاكهم فإذا قسمت هذه الأراضي إلى أجزاء متناسبة ووزعت على الفلاحين بأثمان معتدلة تحصل الحكومة منها ما يفي بديونها .

وقد نفذت فكرة اللورد فيحت أراضي الدائرة السنية إلى شركة تمتصها إلى أجزاء اشتراها أفراد ودفعت بذلك الديون المستحقة عليها وقاضى من الثمن ما قسم بين الشركة والحكومة

(١) صدر الأمر في ١٤ يونيو ١٨٨٣ باعتناء لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

**مصلحة المساحة.** وتكلم عن الإصلاحات اللازمة فأشار بأن يندب عدد من الضباط والعمال الفنيين الانجليز يتولون الأعمال الفنية ليتمكن الفلاح أن يعرف الطريقة التي تقاس بها أرضه، وعليه يتوقف توزيع الضرائب على قاعدة الانصاف وقد ابتداء المصريون من انتداب أجنب للقيام بهذه العملية لأن من بينهم ضباطاً وملكيين لهم دراية تامة بعملية المساحة فضلاً عن معرفتهم أراضى بلادهم

**ديون الفلاحين.** قال اللورد إن ديون الفلاحين كانت تبلغ قبل ست سنوات نصف مليون جنيه ، ولكن انشاء المحاكم المختلطة قد سهل للفلاحين الاستدانة لضمانة أطيانهم فبلغت الآن ٧ مليون جنيه ، وبلغ متوسط الفائدة ٣٦ ٪ . ومقدار الاطيان المرهونة ٤٠٠٠٠٠ فدان وسيقضى هذا حتماً إلى انتقال ملكية الاراضى المرهونة إلى الأجانب ، وهذا يؤدي إلى أزمة زراعية وخيمة العاقبة ، ولذلك يشير اللورد إلى إحدى طريقتين ؛ الأولى أن تنشأ بنوك زراعية يقدم أعيان البلاد رأس مالها وتمدها الحكومة بالمساعدة اللازمة لتسديد الديون الزراعية ، وذلك بشرط أن لا تزيد الفائدة على ١٢ ٪ . وأن تحصل اقساط هذه البنوك بواسطة صيارف الحكومة ، والثاني ان يستخدم البنك العقاري (١) لهذا الغرض بعد أن يوضع تحت رقابة الحكومة ، وأن تدفع الديون بطريق الاستهلاك وان تكون ديوناً ممتازة بحيث يمنع الفلاح من عقد سلف جديدة على أطيانه قبل تسديد دين البنك

وقد تحققت هذه الفكرة الآن بانشاء بنكي التسليف الزراعى والعقارى

**تفصيل الضرائب .** يبلغ مجموع الضرائب السنوية نحو خمسة ملايين من الجنيهات معظمها يدفع من السلف التي كان يعقدها الفلاحون ، وهى تختلف بين ستة عشر شلناً وبين جنيه واثنى عشر شلناً عن كل فدان ، وتوزيع الضرائب لا يجري على قاعدة الانصاف ، لأنه مبني على النظام الذى وضع فى عهد محمد على باشا فى سنة ١٨٢٠ حيث اتبع فى اعمال المساحة أساليب غير دقيقة .

**الضرائب غير المقررة .** بلغ مقدار هذه الضرائب ١٧٠ الف جنيه انجليزى تجبى من عشور النخيل ومن زراعة الدخان والتبناك وعوائد السواقى وأموال سيوة

(١) صدر المرسوم بانشاء البنك العقارى المصرى فى يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٠

وعوائد الاغنام والماعز وغيرها . وهي ضرائب غير مبنية على قواعد ثابتة يدخلها الغش الذى لا ينقطع الا بوضع نظام مكتمل الشروط

**الاطيان العشورية .** قدر اللورد مقدار الاطيان العشورية بـ ١٣٠٨٠٠٠ فدان وأموالها ٦٨٦٣٤٨ جنيهاً في السنة . وان الاطيان الخراجية تبلغ ٣٤٠٦٤٨٠ فداناً وأموالها ٤٣٨٧٧٦٢ جنيهاً في السنة ، ومال الفدان سنوياً في الأولى عشر المطلوب عن الفدان الخراجي ومقداره  $\frac{١٢٨}{١٠٠}$  قرشاً ويطلب في تقريره النظر في ذلك وتقرير هذه الضرائب على أساس العدل

وقد نفذت هذه الفكرة فيما بعد .

**التعليم .** تكلم عن المدارس الابتدائية وبها ١٣٧٠٠٠ طالب ، والمدارس الثانوية وبها ٤٦٦٤ طالباً ، ومنها ٣٠٠ طالب بالمدرسة التجريبية بالقاهرة ، هذا بخلاف الأزهر وبه ٨٠٠٠ طالب ، ومدارس الأجانب وبها ١٢٠٠٠ طالب

ثم عدد المدارس الأخرى وهي الفنون والصنائع والطب والصيدلة والقوابل والهندسة والمساحة والعمليات والإدارة والمعلمين والصناعة والعميان والحرس والبنات والحرية والبحرية

غير أن مناهج التعليم في أكثر هذه المدارس لا تنفي بالمرام ، وهم يعملون فيها على تمرين الذاكرة ونظريات ، دون بقية القوى العملية وتطبيقات ، فتقوى الحافظة ويضعف الفهم والفكر ، وهذا ما يصدق خصوصاً في الأزهر

وقد فكرت الحكومة في ترقية التعليم وأرسلت ٤٩ شاباً الى أوروبا لتلقي العلوم المختلفة . وهناك مدرسة الإدارة التي أعدت لتخريج القضاة وموظفي المحاكم الأهلية . وهي لا تنفي بحاجات البلاد ، ولا بد من وضع برامج جديدة وافية ، وكذلك مدرسة اللغات فلا بد من تنظيمها على وجه يمكن الحكومة من الحصول على مترجمين أكفاء من المصريين ونوه بأن البلاد في حاجة الى مدرسة زراعية ؛ فهي بلاد زراعية بحتة ومحصولاتها السنوية لا تقل قيمتها عن خمسة عشر مليون جنيه

ثم ان مدارس الحكومة تفتقر الى وجود مفتشين بارعين يشرفون على سير التعليم ويتولون مراقبته

وقد نفذت الحكومة كثيراً من هذه المقترحات وأنشأت مدرسة الحقوق والمدارس الزراعية

**الموظفون الملكيون الأوروبيون .** إن عدد الموظفين في مصالح الحكومة الملكية يزيد كثيراً على حاجة هذه المصالح . وذلك يرجع في الغالب إلى تفشى داء المحسوبة ، فإن عدد هؤلاء الموظفين يبلغ نحو ٢٠ ألف ومجموع مرتباتهم مليوناً ومئتين ألف جنيه (١) نصفهم موظفون في المصالح الإدارية والنصف الآخر مؤلف من صغار المستخدمين والعمال الذين يشتغلون في مصالح مختلفة . ومن الفئة الأولى ٨ ٪ / . وأوروبيون وقد بلغ مجموعهم ١٠٥٤ موظفاً ، منهم ٢٤٠ انجليزياً وملطياً و ٢٤٠ فرنسياً و ٣٠٠ إيطالياً و ١٠٤ يونانياً و ٨٠ نمساوياً و ٣٥ ألمانياً ومتوسط مرتب الموظف الأوروبي ٢٨٣ جنهاً سنوياً . وكيفما كان الأمر ، فلا بد من تقليل هؤلاء الموظفين تدريجياً لئلا يتطرق الخلل إلى المصالح التي يتولون إدارة أعمالها ، فانهم بلا ريب أسدوا إلى البلاد خدمات جليلة لا سبيل لانكارها ولا يستطيع الاستغناء عنهم في الوقت الحاضر

ولا يمكن تصور دهشة اللورد لو بعث من مرقدته وعلم بالعدد الضخم الموجود الآن من الأجانب في الوظائف الحكومية ومرتباتهم العالية ، مع وجود أكفأ من أبناء البلاد قادرين على اشغال هذه المناصب ولمعالجة هذه الحالة ، يلزم تعيين لجنة يعهد إليها درس حالة الموظفين وانتخاب الأصلح منهم لإدارة الأعمال وتحديد شروط الترقى في الوظائف ، وتعديل لائحة المعاشات على وجه يتفق وحالة الخزينة

**الرومين .** أما مصلحة الرومين فهي مصلحة دولية وتختلف عن مصالح الحكومة إختلافاً بيناً ، فرتبات الأوروبيين فيها تبلغ ٨٥ ٪ / من مجموع المرتبات مع انها لا تبلغ في المصالح الأخرى إلا ٢٥ ٪ / رأى اللورد أن مصروفات هذه المصلحة يجب أن تسدد من إيراداتها

وقد تسددت ديون الرومين من ثمن أراضيها المباعة وما بقى أضيف إلى أملاك الحكومة

**الفون .** وهي من آفات مصر الكبرى ويرجع منشؤها إلى ستة آلاف سنة . ولذلك يتعذر إزالتها تماماً ولا سيما أن المصريين يرونها ضرورة لا قامة السدود في وجه الفيضان ، غير أنه يستطيع تخفيف عبئها على قدر الامكان بتنظيم طرق العمل . وقد ألغيت فيما بعد

(١) لو عملت النسبة لوجد أن الموظفين الأجانب ٦ ٪ / من مجموع الموظفين ومرتباتهم تبلغ ٢٥ ٪ / من مجموع المرتبات على حين أن نسبة المصريين ٩٤ ٪ / ومرتباتهم ٧٥ ٪ / من مجموع المرتبات !!!



**التجنيد** . التجنيد ، ما يكرهه الفلاحون في مصر . وسيشرع في تجربة طريقة التطوع في أرطتين من الجندرية فإذا نجحت هذه الطريقة أمكن التوسع فيها . ولكن لا بد من ادخال الاصلاح في الخدمة العسكرية ، وتحسين المرتبات ، بحيث تصير من الخدم المألوفة لدى الأهالي

**قبائل البدو** . في مصر يبلغ عددهم ٤٠٠.٠٠٠ بدوى قادرين ، فيما يقال ، على حمل السلاح . وهم ينقسمون إلى (١) بدو الشرق أو العرب وهم يقيمون في الجهات المتاخمة للبحر الأحمر ، ويضاف اليهم عرب الصحراء وشبه جزيرة طور سيناء (٢) بدو الغرب أو المغاربة ويقيمون في الجهة الغربية من وادي النيل وصحراء ليبيا (٣) بدو الجنوب أو الآثيوبيين وينزلون في طرف الجهة الشرقية من وادي النيل وفي بلاد النوبة .

وكان البدو إلى بدء القرن الحالى لا يزالون محتفظين بصفاتهم الحرية ، فكانت الحكومة تحسب لهم حساباً كبيراً . وفي عهد محمد على باشا استخدمهم في حملاته الحرية واتخذهم كشافة لجيشه ، ثم خطر له ان يشغلهم بالزراعة وحذا خلفاؤه حذوه ... فاختلط العرب بتوالى الأيام بالفلاحين بطريق المصاهرة ، وأدى ذلك إلى خضوعهم لسلطة الحكومة . غير أنهم لا يزالون على شيء من خشوتهم البدوية ، واستقلالهم الذاتي ، ولذلك لم يسع الحكومة سلبهما الامتيازات اللذين حصلوا عليهما في عهد محمد على باشا الكبير ، وهى الاعفاء من العونة ومن الجندية . وفي الثورة العربية انحاز الفاء بدوى من عرب الفيوم إلى جانب عرابي وأغار مئات منهم على الاسكندرية بعد حرقها ... غير أنهم في الوقت الحاضر لم يعد يخشى شرهم .

**السودان** . يشير بعضهم على مصر بالتخلي عن السودان ، ولكن لا ينتظر ان يكون لسياسة مثل هذه نصيباً من النجاح ، لانه ما دامت مصر مسئولة عن جهات النيل السفلى فمن البديهي ان تميل إلى الاستيلاء على جميع جهات مجراه . ولكن الإدارة المصرية في السودان محتلة ضعيفة ، بدليل أن المهدي استطاع بسهولة استئثار القبائل وتوسيع نطاق سلطوته رغم انه فقد نحو ٤٠.٠٠٠ من رجاله في الحروب التي تدور رحاها هناك منذ سنة ونصف سنة . غير ان خسارة مصر في رجالها لا تقل عن ٩ آلاف مقاتل . وقد بثت أخيراً إلى الخرطوم بجمعة مؤلفة من ١٠.٠٠٠ رجل بقيادة الميرالاي هيكس يصحبه عدد من الضباط الاوربيين المتقاعدين لانقاذ الحامية المحصورة وتعزيز قوتها في الأبيض

وقد فشلت هذه التجربة كما سذكر .

وهو يرى أن يعد مشروع دقيق لإدارة بلاد السودان في المستقبل ، وأن تنشأ سكة حديدية من سواكن إلى بربر أو إلى شندى على النيل - وتقدر نفقات هذا الخط بنحو مليون ونصف مليون من الجنيهات . فإذا تم هذا المشروع وانتظمت إدارة البلاد تحسن أحوالها ، وبدلاً من أن تكون عبئاً ثقيلاً على عاتق مصر ، كما هي الحال الآن تصير قادرة على كفاية نفسها والاعتماد على مواردها ، ولا سيما متى جلبت لها الآلات الزراعية ، وتيسر لها نقل حاصلاتها إلى البحر ، فيتسع حينئذ نطاق تجارتها ويتصل روح المدن بالبلاد المجاورة لها

ويقترح اللورد أن تتخلى مصر عن دارفور ، وعن قسم من كردفان مكتفية بأقليمي الخرطوم وسنار .

ولم يترك للقارىء الحكم فيما يختص بهذا الموضوع بخلافه ١١١

**تجارة الرقيق .** يلوح أن لإبطال الرقيق دفعة واحدة من أصعب الأمور ، ويقترح على الحكومة الانجليزية أن تعقد مع الحكومة المصرية ميثاقاً جديداً ، يقضى بإبطال الرقيق في مصر وملحقاتها بعد سبع سنوات من تاريخ الميثاق .

وللوصول إلى هذه النتيجة يجب تسوية المسائل المتعلقة بالحشة ، وجعل مصوع فرضة حرة ، وإنشاء طرق جديدة في السودان ، وجعل مصلحة إبطال الرقيق تحت إشراف ضباط أوروبيين ، ومراقبة تجار جدة مراقبة جدية ، وتخويل السفن الانجليزية حق مراقبة سواحل البلاد العربية وغير ذلك .

**المواد الجنائية في المحاكم المختلطة .** يرى دوفرين أن يعهد إلى المحاكم المختلطة بالنظر في المواد الجنائية . حيث أنها أظهرت كفاءة تامة في نظرها القضايا المدنية والتجارية .

**مصر والمعاهدات التجارية .** ويرى تعديل المعاهدات التجارية المعقودة مع مصر تعديلاً يلائم مصالحها ... وهي بحالتها الحاضرة فيها غبن فاحش لها .

**اعفاء الأجانب من الضرائب .** ويرى السعى لدى الدول للعدول عن إعفاء الأجانب من الضرائب .

ولا يزال الأجانب حتى اليوم معفون من أهم أنواع الضرائب

**تمثيل مصر في الخارج .** ويقترح على الحكومة المصرية أن يكون لها وكلاء في الخارج ، حتى يمكنها أن تقوم بالمساعي التي تريدها لدى الدول ... بصفة غير رسمية **الاصوليات .** ويعترف بأن الحكومة المصرية بذلت في السنين الثلاث الأخيرة من الجهود في تحسين ادارة البلاد ما لا يستطيع انكاره ... واستدل على ذلك بتقرير لجنة التحقيق سنة ١٨٧٨ ، وهو التقرير الحاوي لقواعد الاصلاح الأساسية في كثير من المرافق الحيوية

**الميزانية المصرية .** ميزانية الحكومة قسماً أولها ميزانية الإيرادات المخصصة للدين ، والثاني ميزانية الإيرادات المخصصة لمصروفات الحكومة ، وقد بلغ مجموع المتحصل في ١٨٨١ من الإيرادات من الأولى ٤٧٧٥٨٩٥ جنيه ومجموع المصروفات ٤١٠٩٨٦١ جنيه وبلغ مجموع الإيرادات الثانية ٤٤٦٣٨٩٥ جنيه والمصروفات ٤٢٦٧٥٦٢ جنيه فكانت الزيادة ٨٦٣٣٧٧ جنيه . وهذه النتيجة مكنت لجنة التصفية من وضع قاعدة لاعداد مبلغ كاف لاستهلاك أقساط الدين وخصصت ميزانية الإيرادات العائدة للحكومة لسداد جميع المصروفات غير الاعتيادية

أما ميزانية سنة ١٨٨٢ فكانت الإيرادات ٨٧٨٤٦٠٠٠ جنيه والمصروفات ٨٧٤٦٣٠٠٠ جنيه والزيادة ٣٨٠٠٠ جنيه

وإنا والآسي مله نفوسنا نذكر أنه من تاريخ هذا التقرير الى يومنا هذا نرى الدين الموحد لا يزال كما هو **النتيجة .** واختتم اللورد تقريره بأن قال إن جانباً عظيماً مما ذكرناه يجب أن يشرع في تنفيذه حالا ، خصوصاً ما يتعلق منه بالحكام الأهلية والنظم النيابية الجديدة ... وقال بهذه المناسبة ، إن انشاء هذه النظم في مصر سيكون أكبر الأدلة على بعده وبعد دولته عن الأغراض الذاتية .. إلا أن الحكومة المصرية قد تعجز عن القيام بتلك المشروعات ما لم يرشدها ويساعدها الاجانب .

**كتاب اللورد دوفرين الى شريف باشا — ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٣**

« قبل أن أغادر مصر ، أرى أن أرسل اليكم صورة من التقرير الذي أصدرته في تنظيم شئوننا وضمته الآراء التي تبادلناها في المهمة المشتركة التي اشتغلنا معاً فيها . . . ومع أنه لا يخطر لي أن ألقى عليكم وعلى زملائكم تبعة الأمور التي تناولتها فيه ، فإنه لا يسعني مع

ذلك أن أنكر فضلكم فيما أفضيتم به الى من المعلومات الثمينة ، وهو ما يجعل مصر مدينة لكم بالفوائد التي تجنيها من مشروع الإصلاح ، الذي استندت في وضعه الى أصالة رأيكم وعظيم اختباركم في الشؤون السياسية والادارية ، التي مارستموها مدة طويلة تحت رعاية الجناب الخديوى ، وانى آسف لاضطرارى الى مغادرة مصر من غير أن يتاح لى الاشتغال فى تنفيذ هذا المشروع ، الذى أرجو أن يوصل مصر الى غرضها المنشود

نحن الآن فى مفتتح عهد الإصلاح ، ومع ذلك فان المرحلة التي اجتازتها البلاد فى طريق النجاح تبعث الى الارتياح ، فقد زال القلق المعنوى ، واستقر الأمن فى نصابه ، وأعيد تنظيم الجيش والبوليس والجندرمه ، على منوال يدعو الى الاطمئنان والثقة

وقد تحسنت حالة المحصولات فى الوجهين القبل والبحرى تحسناً كبيراً ، وأصبحت الأموال الاميرية تحصل فى مواعيدها ، ولجنة التعويضات تتابع أعمالها على أسلوب حسن ، والناس منصرفون الى أعمالهم ، وصرف جانب من التعويضات الى صفار التجار ومنع استعمال السوط فى تنفيذ الأحكام التأديبية وأصلح نظام العونة . أما الرشوة والمظالم والتعديات ، فالأموال أن تتلاشى تدريجياً ، كما يرجى أن يتم قريباً بحث القوانين المدنية والجنائية ، وتعديل أصول المحاكمات وتنظيم المحاكم تنظيمًا تضمن به حقوق المتقاضين ، وتوضع النظمات النيابية موضع الاجراء ، ليتمكن نواب البلاد من معالجة الحالة بأنفسهم واختيار الرجال الصالحين لادارة شئونها . ومن حسن حظ مصر أنه أتيحت لها هذه الفرصة للعمل على النهوض ، فينبغى لها أن تنهزها وتعمل فى هذا السبيل بعزيمة صادقة . ولقد ذلتم دولتكم الصعاب التي واجهتموها فى مسألة بيع أملاك الدومين ، والأموال أن تتمكنوا من حل مسألة ديون الفلاحين بما يوفق بين مصالحهم ومصالح الدائنين وأن توفقوا الى حل المشكلات الأخرى تدريجياً ، معتمدين فى ذلك على همة وإخلاص الذى هم فى الخدمة الحكومية المصرية من الموظفين الأوروبيين المتصفين بالفطنة والذكاء والخبرة ، ولما كنت أخاطبكم بصفة صديق لا بصفى الرسمية فأرى أن اختتم كتابى هذا بالتنويه بما اتفقنا عليه أثناء مخاطباتنا ، وهو ان نفهم الجميع ، أن نظام الحكم الذى ستضعونه بمساعدة حكومة جلالة الملكة ، سيكون ثابتاً وطيد الاركان ولا سيما أن اللورد جرافل ، أعرب غير مرة عن ثقته بالجناب الخديوى وصدق رغبته فى أن تكون الحكومة الخديوية قائمة على قواعد ثابتة ، وهذا ما يدعو الذين ألفت اليهم مقاليد الأمر من رجال مصر ، الى الثقة بمساعدة الأمة الانجليزية برمتها لهم فى

مهمتهم الوطنية . زد على ذلك أن أوروبا بجملتها ، وقفت ترقب بحرى الأحوال في مصر ، وهي راغبة أشد رغبة في أن تقترن مساعيكم بالنجاح التام ، وهذا ما يبعث على الرجاء بقرب موافقتها على إبطال إعفاء الأجانب من الرسوم والعوائد . وإنى أغتنم هذه الفرصة لأعرب لدولتكم عن أجمل عواطف مودتى وصادقتى .

### جواب شريف باشا في أول مايو سنة ١٨٨٣

فرد عليه شريف باشا بالخطاب التالى :—

« لقد أردتم قبل أن تغادروا القطر المصرى أن تعربوا الى ولزملائى عن حسن ظنكم بنا وثقتكم باخلاصنا فى العمل اثناء قيامنا بتنفيذ لائحتنا الوطنية التى شاركتمونا فيها وهو ما نشكركم عليه كل الشكر

« إن ما تضمنه تقريركم من الآراء السديدة والنصائح الحكيمة ، إنما يرجع الفضل فيه إليكم ، ولم يكن ليتاح لنا أن نأخذ على عاتقنا مهمة السير فى سبيل الإصلاح ، لولا مؤازرتكم لنا واهتمامكم بعملنا على وجه مقرون بالحكمة وكرم الأخلاق . ولما كان العدل أساس كل نظام ولا قيام لل عمران من دونه ، صرفت الحكومة المصرية جل اهتمامها لتأسيده بوث فوائده ، وقد أوشكت أن تشرع فى تطبيق القوانين التى أعدت لتسيير المحاكم على منوال يتفق مع احتياجات البلاد وتقاليدها . ورأت أن تشرع فى تطبيق الأحكام الدستورية الحرة عملاً بمقاصد الجنا ب العالى الخديوى وأغراضه النبيلة ، فأصدرت اليوم بمقتضى إرادته السامية قانوناً أساسياً نرجو أن يكون فاتحة عصر جديد فى تاريخ هذه البلاد ، فيتمتع أبناؤها بحق اختيار الرجال الصالحين لإدارة شئوننا والسهر على مصالحها وصون مراقبتها .... والأمل وطيد بأن لا ينقضى عام على الشروع بالعمل فى سبيل الإصلاح ، حتى تتحقق جميع الأمانى القومية طبقاً لما تقتضيه أحكام الدستور ، الذى لنا من حسن رعاية الجنا ب الخديوى ومكارم أخلاقه ، ما يضمن تنفيذه على وجه ملائم لمصلحة البلاد وأنا وزملائى ، لا تأخر عن بذل المساعدة اللازمة فى هذا السبيل ، معتمدين فى عملنا على معونة وتأيد الأمة الانجليزية وحكومة جلالة الملكة لنا ، تأييداً صادقاً مقروناً بالنزاهة والتجرد وكرم الأخلاق ، ومؤملين أن نجد من تعقل الأمة وترويتها ما يمكننا من النجاح فى مهمتنا الشاقة الدقيقة

« وبالجمل فآنا وزملائى نذكر لكم بمزيد الشكر ما بذلتم من الهمة فى مساعدتنا على

إنشاء قواعد الإصلاح، ووضع حد لعهد الاضطرابات وارشادنا إلى العلاج الشافي  
لأدواء البلاد

كما انى سأحفظ بالعلاقات الودية التى نشأت بيننا فى أثناء اشتغالنا بقضية وطنى  
الكبرى ، التى أعد اشتراكى فى العمل لها مع رجل جليل القدر نظيركم مشرفاً الى  
ورافعاً قدرى . .

**اللورد نورثبروك ومهمته .** فى يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ وصلت الدارعة  
( أيزيس ) الانجليزية الى ميناء الاسكندرية مقلة اللورد نورثبروك واللورد ولسلى ،  
فأطلق كل من مركب محمد على المصرى والدارعة ( انفنسيل ) الانجليزية تسعة عشر  
مدفعاً ، ثم صعد إليها نوبار باشا والسير افلن بارنج ومحافظ الثغر ووكيل البحرية  
وزير باشا رحمت فقابلوهما بحين باسم الحكومة المصرية ، ثم عادوا الى البر وتركوهما  
يتناولان الغذاء . وفى الساعة الثالثة من بعد الظهر أطلقت المدافع معلنة نزول اللورد  
الذى ركب ونوبار باشا والمستر أجرتون عربة وركب الجنرال ولسلى والسير بارنج  
عربة أخرى ، وكانت العساكر الانجليزية مشاة وركباً مصطفة من الترسانة الى المحطة  
وأحاطت شرذمة من البوليس المصرى عربة اللورد نورثبروك من الجانبين والامام  
والخلف ، وتبعتهم عربة الجنرال ولسلى فأحاطت بها خيالة الانكليز شاهرة سيوفها ، ثم  
مرت بقية العربات وفيها كثير من الأعيان والضباط الانجليز الذين أتوا للتحية وكانت  
الاهالى مصطفة على جانبي الطريق . وكان بالمحطة طائفة من الجنود الانجليزية تحيته عند  
وصوله ثم بارح القطار الخاص الاسكندرية الى العاصمة فوصلها فى الساعة الثامنة مساءً  
حيث كان فى استقبال اللورد ذو الفقار باشا نائباً عن الحضرة الخديوية وكبار موظفى  
الحكومة والضباط الانجليز ، وبعد التعارف استقل اللورد العربة الخديوية ومعه السير  
بارنج متوجهين الى قنصلية بريطانيا العامة حيث نزل ضيفاً

وكان يرافق اللورد غير من ذكر سكرتيره الخاص ومحمد سميع الله خان القاضى  
الهندى الذى استدعاه اللورد ليساعده فى مهمته

وفى يوم ١٠ سبتمبر ذهب اللورد نورثبروك ومعه السير افلن بارنج لزيارة الخديو  
بسرائى عابدين وقد كان فى رحبتهما فرقة من الحرس الخديوى وطائفة من أمراء  
العسكرية لتأدية التحية ، واستقبلهما الخديو مع كبار رجال حاشيته ونوبار باشا وصعدوا  
بهما الى قاعة الاستقبال الكبرى حيث رحب سموه بقدم اللورد وقدمت للجميع —



على حسب العادة المألوفة عند زيارة ممثلى الدول العظمى — والشبكات، ثم القهوة .  
وقدم اللورد للخديو خطاباً من اللورد جرانفل ومرسوم اعتماد تعيينه من الملكة معتمداً  
سامياً لها بمصر . ومما جاء بخطاب جرانفل أنه نظراً لصداقة جلالة الملكة لسموه  
ورغبتها في خير مصر ، فقد اختارت اللورد نورثبروك ليكون معتمداً سامياً لها بمصر  
وليتخبر مع سموه فيما يلزم عمله تنفيذاً لرغبة جلالته  
وأما مرسوم الملكة له فنصه :

« نحن فيكتوريا — بنعمة الله ملكة المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وايرلند  
وأمبراطورة الهند الخ الى ابن خالتنا المؤمن المحبوب ومستشارنا الخاص توماس جورج  
أيرل أوف نورثبروك الأمير القائد الحامل لنجمة الهند . . . . . أنه لما كانت  
مصر محاطة بالمشاكل المستعصبة حلها جداً خصوصاً ما يتعلق فيها بالمالية ، وقد عرفتك  
جديراً بالصداقة والأمانة وأصالة الرأى ، فقد سميناك وعيناك وثبتناك ونعيناك وثبتناك  
معتمدنا السامى لتذهب الى مصر وتجمع المعلومات والملاحظات التى تفضى بلزومها ،  
وتقدم ذلك الى حكومة جلالتنا مع ما يجب لإبدائه من النصائح التى تعود على الحكومة  
المصرية بالفائدة وقد أعطيناك وخولناك بأمرنا هذا النفوذ المطلق لاجراء مأموريتك  
فى تلك الديار واقتضت إرادتنا أن تراجعنا بواسطة أحد كاتمى أسرارنا بكل ما  
يمكنك الاحاطة به من أحوال البلاد وما يجب التشييت به من المطالب والتوصيات  
ولذلك قد وقعنا على أمرنا هذا بيدنا الملوكية . »

صدر فى بلاطنا الملكى فى أوزيورن فى ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٤ ميلادية وفى  
السنة ٤٨ من ملكنا — بأمر جلالته : جرانفل .

فقابل الخديو خطاب الملكة بالشكر على عنايتها بشئون مصر . وبعد انتهاء الزيارة  
انصرفا شاكرين . ثم ردد سموه لنورثبروك الزيارة فى اليوم نفسه

وقد تبودلت الزيارات بين اللورد والنظار وكبار الموظفين من انجليز ووطنيين  
وفى يوم ١٩ سبتمبر مساء أقام الخديو له ولولسلى مأدبة فى سراى عابدين وبعد  
انتهائها أطلقت الألعاب النارية فى ميدان عابدين

وفى يوم ١٠ منه زار اللورد ومعه القاضى سميع الله خان محكمة استئناف مصر  
وحضرا جلستهما ، وبعد ذلك زار إدارة البوليس والسجون فسر من حسن النظام وأثنى  
على همه القائمين به ، كما زار أيضاً ديوان المحافظة ، وكان يرافقه غيرسكرتيره السير افلن بارنج  
وسافر اللورد إلى الاسكندرية وتفقد جميع المصالح الحكومية بها ، ثم بارحها فى

يوم ٢٦ سبتمبر قاصداً العاصمة معرجاً في طريقه على كفر الزيات حيث زار محالج  
الأقطان لشركة سينادينورالى ، كما نزل في طنطا وزار مستشفياتها ومدارسها والمقام  
الأحمدى والسجن ، فسر جداً من نظامه ونظافته خصوصاً وأن زيارته كانت مفاجئة .  
وبعد ذلك زار أيضاً كثيراً من عواصم مديريات الوجه البحرى

وكان اللورد قد طلب حضور المديرين وكبار عمد البلاد إلى مقره ، فكانوا يحضرون  
تباعاً فيناقشهم ويستفهم منهم عن الشئون التى تهمة ، وكان سكرتيه يدون كل المحادثات .  
كما قابل في يوم أول أكتوبر معتمد ملك الحبشة وتحادث معه ملياً في بعض العلاقات  
التي بينها وبين مصر

وقد قام اللورد بسياحة في الوجه القبلى على اليخت الخديوى (زينة البحرين) الذى  
خصه الخديو له فرار المصالح الحكومية كما تحادث مع كبار القوم ، وكان معه سكرتيه  
وسميع الله خان ومستر جبسون مدير مصلحة التاريخ ( المساحة ) . وعاد إلى القاهرة  
في يوم ١٦ أكتوبر حيث كان في استقباله ذو الفقار باشا نائباً عن الخديو

وفي صباح يوم ٢٤ أكتوبر زار الخديو زيارة الوداع ورد سموه له الزيارة .  
وعند الظهر أقيمت بسراى عابدين مأدبة غداء له دعى إليها يومون قومندان الدارعة  
( ايزيس ) ثم بارح العاصمة في المساء قاصداً الاسكندرية ، فحيت الجنود الانكليزية  
والمصرية عند قيام القطار ووصل إلى الاسكندرية وتوجه توالى إلى الدارعة ( ايزيس )  
التي حضر عليها وبارح الديار المصرية في صبيحة يوم ٢٥ أكتوبر

وقد أرسل اللورد نورثبروك تقريرين الى اللورد جرانفل ، أحدهما عن المشكلة  
المالية والثانى عن المسائل الادارية والاقتصادية ، فاقترح إزاء المشكلة المالية أن يعقد  
قرض بضمانة الحكومة البريطانية قدره ٥ مليون جنيه بفائدة ٣ ٪ . وأن تخفض  
فائدة الدين الموحد وسندات الدائرة السنية بمقدار ١ ٪ . وأن تؤجل تأدية أقساط  
الاستهلاك وأن تباع أراضى الدائرة السنية والدومين وأن تفرض الضرائب على  
الأجانب وأن ينقص من ضرائب الأراضى (١) مبلغ ٤٥٠ ألف جنيه وتبلغ هذه  
الضرائب ١١٨٠٠٠٠ ٥ جنيهاً فأصبح ٤٦٦٨٠٠٠ ٤ جنيهاً وأن تخفض فائدة أسهم  
قناة السويس من ٥ الى ٣ ٪ .

(١) أن مسألة الضرائب لم تخفض وقيمت على ما هى عليه

وفي ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٤ قدم تقريره الإداري الاقتصادي وقد جاء في

مقدمته : —

« إنني لا أدعي أني استطعت في غضون إقامتي بمصر المدة القصيرة الأجل الوقوف على حالتها تماماً ، ولهذا أرجو ان لا تؤخذ آرائى بصدها. قضية مسلية . بيد أني أقول إنني في تلك الاثناء استطلعت آراء أكثر الرجال الانجليز ذوى المقدرة الذين تولوا وظائف عليا بمصر ، وجمعت معلومات جمة من المصريين ، على اختلاف أجناسهم وتباين درجاتهم وطبقاتهم ، وتلك ما أعول عليها فيما تروونه بتقريرى هذا ،

وبما جاء في هذا التقرير أنه علم أن حالة المزارعين المصريين ليست في فقر مدقع بل يرى أن أسباب المعيشة متوفرة لديهم ، وأن حالتهم أحسن بكثير من حالة المزارعين في بعض أنحاء الهند ، وهذا يرجع إلى خصوبة الأراضي المصرية

أما بخصوص الديون فإن أغلب أهالى الوجه البحرى واقعون فيها وأهالى الوجه القبلى بلا استثناء ، وأن ديونه تفوق تلك التى على الوجه البحرى ، في حين أن الأموال العشورية التى على هذا القسم أقل بكثير من التى على القسم الآخر ، وليست هذه الديون ناشئة عن ثقل الضرائب ، ولكن ترجع إلى كثرة اختلاس محصلى الأموال في الزمن السالف . ومن أهم الأسباب أيضاً إفراط الفلاحين في الزواج والاسراف في النفقات . كما كانت مسألة استدانة الفلاح على أرضه بسهولة من أهم الأسباب لكثرة الديون . غير أن تخفيض الضرائب وعمل مشروعات للرى حتى تقل نفقة الزراعة مما يساعد على تخفيض هذه الديون وتحسين حالة الفلاح

ويرى أنه لو وضعت الحكومة قانوناً للسلفيات وحصلت الضرائب وقت بيع المحصولات حين يوجد المال مع الفلاح لتحسنت الحالة

أما شعور الأهالى نحو الحكومة والقائمين بالحكم فحسن ، كما أنه يعتقد أنه لا يوجد بين المصريين من يشعر بأقل ميل للبهدى وأنهم يعدونه دجالاً منافقاً ، وأن هذا الشعور يزداد لو اتخذت الطرق اللازمة لأبطال مسألة العونة التى يسعى الخديو الآن بكل جهده في أبطالها

ويشهد أن المديرين والمحافظين على جانب من الذكاء ولهم معرفة تامة بأحوال مديرياتهم ومحافظاتهم وشئونها . ولقد بلغه عنهم جميعاً أنهم محترمون جداً وحاصلون على قسط من العلم والمدنية ، ولاحظ أن أكثرهم وصلوا إلى مراتبهم العالية بترقيهم من

الوظائف الصغيرة. غير أن المرءوسين من الموظفين في الإدارة أثبتوا بتصرفاتهم في ذهن الأهالي أنهم لا يسرون في عملهم بالعدل والاستقامة، وهذا ما لا يرى فيه شيئاً من الغرابة إذ أن مرتباتهم قليلة جداً لا تكاد تكفيهم، وعلى هذا فهم يضطرون إلى الاختلاس وقبول الرشوة حتى يتمكنوا من العيش. ويقترح بهذه المناسبة أنه نظراً لأن عدد الكتبة والسعاة وأرباب الوظائف الصغيرة كثير جداً وفوق الحاجة، فلو نقص هذا العدد إلى الحد المعقول الموافق لحالة العمل وتعدلت المرتبات بهذه النسبة لتحسنت حالتهم ولساروا في أعمالهم بالاستقامة والأمانة.

هذا في المدن أما في الأرياف فإدارة الأحكام بها في يد العمد والمشايخ، وقد رأى كبار المسؤولين عن الحكم في مصر أن هؤلاء يقومون بأعمالهم بلا مكافأة وأنهم يستحسنون مكافأتهم على ذلك بأن يعنى جزء من أراضيهم من الضرائب، فهذا مما يشجعهم ويقوى همهم وهو يوافقهم على ذلك، كما يرى أن من الواجب النظر في أمر الخفراء وشئونهم بأن يعطوا مكافأة ولو بسيطة على أعمالهم. فهذه الطريقة تتحسن حالة الريف ويستتب الأمن والنظام

وقال عن المحاكم الجديدة أنها في مركز غير مفيد في الوقت الحاضر لعدم وجود قانونين ويرى تخوير محاكمها الجنائية وانقاص أعضائها

وقال عن السجون إنها على جانب كبير من النظام والنظافة إلا أنه ينقصها قانون تشغيل المسجونين الذين لا يمكن تشغيلهم إلا إذا صدرت عليهم الأحكام بالاشتغال الشاقة، وهذا مما دعا إلى كثرة الجرائم إذ أن معاقبة المجرمين محصورة في وضعهم داخل السجون تمتعهم بكل أسباب الراحة، لهذا لم يرتدع المجرمون عن إتيان الجرائم

أما الجيش فقد رأى سمو الخديو رأياً استصوبه اللورد، وهو أن يختار عدد من المتفوقين من تلامذة المدرسة الحربية، ويرسلون تدريجياً إلى مدرسة (سانت هورست) الإنجليزية ليتلقوا العلوم الحربية والعسكرية بها فيمكنهم بعد عودتهم عمل ما هو لازم لتحسين حالة العسكرية بالجيش

وقال إنه لا يستطيع أن يشير على حكومة جلالة الملكة بتعيين أجل لإجلاء عساكرها عن القطر المصري، لأن هذا متوقف على تقدم حالة الجيش المصري وشئون البلاد الداخلية. وقد تحقق اللورد أن الحكومة الخديوية تعلم تمام العلم بكل النقائص الإدارية وغيرها في مصر، وأنها باذلة أقصى جهدها في تلافيه ولا يسعه إلا الإعجاب بما رأى من تقدم عظيم وإصلاحات مطردة، في بلاد كانت خالية نوعاً ما من القوانين وخاصة للظالم من قديم الأيام

**الغاء المراقبة الثنائية .** كانت هذه المراقبة قائمة حتى نشوب الحرب بين الانجليز والعرايين ، فلما احتلت جنود ولسلي العاصمة وهدأت الأحوال أخذت الحكومة البريطانية في إدارة شئون البلاد ، وأرادت أن تستأثر بها دون أية دولة أجنبية أخرى ، ولم يكن هناك من منافس لها سوى فرنسا ، فأرادت أن تمحو نفوذها في مصر فدبرت فكرة الغاء المراقبة الثنائية . وقد كانت الأمة المصرية في ذلك الوقت حاقدة على هذه المراقبة نظراً لما نتج عنها من فصل كثيرين من الموظفين المصريين والاستعاضة عنهم بانجليز وفرنسيين كما سبق ذكره . لهذا اجتمع الخديو وشریف باشا رئيس النظار والسير ادوارد مالت فنصل جنرال انجلترا في أوائل أكتوبر ، وتباحثوا في هذا الموضوع ملياً فرؤى الغاء المراقبة واستعاضتها بمستشار مالي ، وكلف الخديو مالت مخاطبة حكومته بهذا الصدد .

وفي ١٤ أكتوبر تخابرت الحكومة الانجليزية مع الحكومة الفرنسية في شأن ذلك متعلقة بأن التدابير التي اتخذتها ( الحكومة الانجليزية ) لوضع النظام بالقطر المصري تلقى عليها مسئولية عظيمة ، ولهذا فانها أمرت كلفن المراقب الانجليزي بأن لا يقوم بوظيفته ولا يحضر مجلس النظار

وفي ٢٣ أكتوبر أرسل جرانفل إلى الحكومة الفرنسية يقول إن الحكومة الانجليزية لا تنكر ما أتته المراقبة من الفوائد المادية للقطر المصري ، بيد أن الحوادث الأخيرة ، أوضحت أن هذه المراقبة لا تخلو من الخلل والاضطراب ، وعليه فالحكومة الانجليزية ترى أن الأجدر العدول تماماً عن المراقبة واستبدالها بمستشار مالي أوروبي يعينه الخديو ويحضر مجلس النظار متى دعاه سموه ، وعلى أن لا يتدخل في إدارة البلاد ، وفي الوقت نفسه يصدر الخديو أمراً بالغاء المراقبة الثنائية . ولما أن احتجت الحكومة الفرنسية على الحكومة الانجليزية ردت عليها بأنها لم تقصد إلغاء المراقبة لجرد إرادتها بل أن سمو الخديو ، بما له من الحق ، طلب إلى وزارتها بالحاج الغاءها

ولما رأت الحكومة الفرنسية أنه لا بد من حصول الالغاء طلبت ترصية من انجلترا على ذلك . فأجابها جرانفل أن رئاسة صندوق الدين ستكون للعضو الفرنسي مع توسيع اختصاصاته . وكانت رغبة فرنسا من هذه الترصية أن يعين فرنسي في إحدى نظارات الحكومة المصرية

وفي ٢ نوفمبر أعلن شريف باشا فنصل جنرال فرنسا أن المسيو برديف ، المراقب الفرنسي الذي خلف دوبلنير ، لا يدعى من الآن لحضور جلسات مجلس النظار المصري ما دام أن زميله الانجليزي لا يحضر هذه الجلسات .

وفي ١١ يناير سنة ١٨٨٣ قدم كلفن استقالته من المراقبة فقبلت . وفي ١٨ منه صدر الأمر العالي بالغاء المراقبة الثنائية . وفي ٢٧ منه بارح القطر المصري المسيو بريديف المراقب الفرنسي وأخيرا رفع شريف باشا في ٦ مارس سنة ١٨٨٣ الخطاب الآتي للجناب الخديوى ونصه : —

« مولاي — تكرمتم سموكم بالتصديق على صورة الأمر العالي الذى تشرفت برفعه الى مقامكم السامى بتاريخ ٩ ربيع أول سنة ١٣٠٠ الموافق ١٨ جنايوه يناير ، سنة ١٨٨٣ متضمنا إلغاء الأمرين الصادرين في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ و ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ أحدهما يتعلق منه فى المراقبة والآخر بطلته . ولقد ساعد حكومتكم السنية على عرض هذا الالغاء رغبتها فى مراعاة خواطر المصريين ، وثبتت سلطتها ، فانه مهما تكن الخدمات التى أتت بها المراقبة ، فقد وضع ان تداخلها الذى تقتضيه فى الأعمال الادارية يعث كثيرا بأعمال نظارتكم ، وكان من شأنه أن ينقل سلطة الحكومة إلى أيدي موظفين غير مسئولين لا يتعلق تعيينهم أو استبدالهم بسموكم أو بحكومتكم فقط . وفضلا عما هنالك مما يغير النظام الداخلى ، فان استمرار حضور المراقبين العموميين فى جلسات مجلس النظار ، مهما اعتبرت المسائل التى يبحث فيها ، كانت تخول هذه المصلحة مزبة سياسية تتجاوز مقاصد سموكم

ولما كانت حكومتكم السنية ، بعد إزالة هذه المغايرات ، ارتأت من الحكمة أن تتخذ لنا مساعداً أجنبياً يعيننا فى حل المسائل المالية ، فأرجو مولاي أن يعطى لهذا الأوربى ، الذى سيصير موظفاً مصرياً ، لقب مفسر مالى يختص بسموكم أمر اتقائه وتعيينه ، ويتعلق بجنابكم العالي توا . ومن ثم فيكون له أن يحضر جلسات مجلس النظار متى دعاه رئيس المجلس ، دون أن تكون له اختصاصات ناظر . وله أن يتفحص المسائل المالية ويبدى رأيه بشأنها تحت حدود يعينها سموكم . وكيف كان الحال فليس له الحق مطلقاً فى التداخل فى أعمال البلاد الادارية

وإذا صدق سموكم على ما ارتأته حكومتكم من هذا القليل فاسمحوا لى وزملائى بأن نعرض على جنابكم العالي عهد وظيفة المستشار المالى إلى السير أوكلند كلفن ، بناء على أن المدة التى قضاها فى درس إيرادات البلاد ومعرفته بنظوماتها المالية ، تؤهلانه لتوال ثقة سموكم وثقة حكومتكم . وانى فى أى الأحوال خادمكم المتواضع الخ .

رئيس مجلس النظار

شريف



وعليه صدر الأمر بتعيين السير اوكلند كلفن مستشاراً مالياً (١)

**المسألة المالية .** سبق الكلام عن هذه المشكلة في تقارير دوفرين ونورثبروك ولقد كانت عناية السير اقلن بارنج بها عظيمة وحصلت مخبرات بين إنجلترا والدول بخصوصها ، وكانت فرنسا تضع العراقيل لنهاوة إنجلترا رغبة منها في أخذ تعويض عن إبعادها عن إدارة مصر التي استأثرت بها إنجلترا

**قضية صندوق الدين ضد الحكومة .** ومن ذلك ان الخزانة المصرية نقصت إيراداتها حتى صرح المستر ادجار فنسان المستشار المالي أنه في دفعتين متواليتين في سنة ١٨٨٤ كان ينقص الخزانة مبلغ خمسة آلاف جنيه لدفع المطلوب منها وعند ما رأت الحكومة المصرية الصعوبات لتحصيل الأموال نقداً ، اتفقت مع البنك العمومي المصري وبنك الكريدى ليونيه على أخذ مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه انجليزي نظيران تنيع لها الغلال الواردة من الصعيد بدل المال وقدرها ٤٠٠ ألف أردب تقريباً . ويكون للسكنين ٥ ٪ فائدة على المبلغ المذكور ، ونصف في المائة عمولة ، ونصف في المائة سمسة في البيع . وحفظت الحكومة لنفسها حق التصرف في بيع هذه الغلال في الأوقات بالأسعار التي تلائمها . وفي شهر أغسطس باعت الحكومة ما لديها بسعر الأردب من القمح ٦٢ قرشاً ومن الفول ٧٩ قرشاً ومن الشعير ٤٥ قرشاً ومن العدس ٧٠ قرشاً . وهاته الأسعار بما فيها مصاريف النقل إلى الاسكندرية . وبلغ جملة ثمن المحصول الذي تسلمته حتى ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٤ ١٢٠ ملياً ٢٢٨٤٠٠ جنيه مصري . أما مديرية أسبوط فنظراً لأن كل المتحصل من إيراداتها يورد لصندوق الدين فقد جعلت أسعار محصولاتها بعد خصم مصاريف النقل ٥٨ قرشاً للقمح و ٦٩ قرشاً للفول و ٣٧ قرشاً للشعير و ٦٠ قرشاً للعدس

لذلك نصح بارنج بإيقاف دفع الكوبون المخصص للدينون فصدر المرسوم الخديوى أن تذهب كافة الإيرادات المخصصة لا إلى صندوق الدين بل إلى نظارة المالية . وأجل استهلاك الدين تخفيفاً للاثقال المالية وتمكيناً من قيام الحكومة بتعهداتها أولى من توقيف رواتب الموظفين . وكانت النتيجة ان استولت الحكومة على مبلغ ٥٢٠ ألف جنيه من حساب صندوق الدين ، فأوعزت فرنسا إلى مندوبها فيه برفع قضية أمام المحاكم

(١) وقد خلفه السير ادجار فنسان في ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٣ وكان قد وصل مصر في يوم ٣ منه

المختلطة على هذا التصرف الذي هو ضد قانون التصفية ، فوافق باقي أعضائه ما عدا العضو الانجليزي . فرفعت الدعوى في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٨٤ وبعد تأجيلات صدر الحكم في ٩ ديسمبر باخراج نوبار باشا من الدعوى ، وان يدفع مصطفى باشا فهمي ناظر المالية ، ومصطفى باشا صبحي مدير الغريبة ، واحمد بك شكري مدير المنوفية ، ومحرز بك مدير البحيرة ، ومحمد باشا زكي مدير أسيوط ، والمستركاليار مدير عموم الجمارك ، وعلى باشا رضا ، والمسؤولون مزييه مدير السكة الحديد ، بطريق تضامنهم جميعاً مع الحكومة المصرية مبلغاً قدره ٥٢٠ ألف جنيه إلى خزينة صندوق الدين كل بما يخصه . وكذلك حكمت المحكمة عليهم بأن يدفعوا الفوائد باعتبار ٧ ٪ سنوياً من تاريخ دفع المبالغ بغير وجه حق إلى خزينة المالية إلى حين ارجاعها مع المصاريف . فاستأنفت الحكومة المصرية هذا الحكم

هذه كانت احدى العراقيل التي وضعتها فرنسا في سبيل انجلترا بمصر ، رغم ان الدول كانت قد اتفقت على عقد مؤتمر بلنديره للنظر في حل المشكلة المالية المصرية بناء على دعوة وجهها اللورد جرانفل في ١٩ ابريل للنظر في المشكلة المالية المصرية وتعديل قانون التصفية ، وكان قد عقد فعلاً تحت رئاسة اللورد جرانفل ، وبدأ عمله من يوم ٢٨ يونيه سنة ١٨٨٤ وبعد مناقشات طويلة ومباحثات شاقة ورغم العراقيل التي كانت تضعها فرنسا لتعطيل سيره فقد انتهى الامر بالتوقيع في ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ على الوفاق المالي المصري من الدولة العثمانية وألمانيا وأستراليا وفرنسا وانجلترا وروسيا وإيطاليا . واشترط انه إذا مضت ثلاث سنوات على مصر من تاريخ قرار المؤتمر ولم يزل إرتباكها بل استمرت معرضة لخطر الافلاس تشكل لجنة دولية مالية لتتظر في المسألة وترفع أيدي الانجليز عن العمل

ويقضى الوفاق المالي بما يأتي : —

- (أولاً) عمل قرض من بيت روتشيلد بضمانة الدول كلها قيمته الاسمية ٩ مليون جنيه الانجليزي (٨٠٧٧٥٠٠٠) جنيه مصري بفائدة ٣ ٪ . يدفع من هذا المبلغ : —
- ١ — ٢٠٦٥٧٠٠٠ جنيه مصري قيمة عجز الميزانية سنة ٨٨٤ والسنين التي سلفتها .
  - ب — ١٠٢٠٠٠٠٠ جنيه قيمة ما يتوقع من العجز في ميزانية سنة ١٨٨٥ .
  - ج — ١٠٠٠٠٠٠ جنيه لأعمال الري — د — ٥٥٠٠٠٠ جنيه تعويضات لأجل إلغاء بعض رواتب التقاعد — هـ — ٥٠٠٠٠٠ جنيه أموال احتياطية لخدمة الخزينة .

ويُدفع من هذا القرض أيضاً تعويضات حوادث الاسكندرية ، وما يتبقى يستهلك من أصل الدين بشراء سندات بقيمتها ( ثانياً ) جعل فائدة لهذا الدين مبلغ ٢٠٧١٢٥ جنيتها مصريا ( ثالثاً ) يفضل هذا القرض على ما سواه من الديون ( رابعاً ) لا يجوز عمل أى ضريبة على السندات التى تصدر بهذا القرض ( خامساً ) إلغاء شرط قانون التصفية الخاص بالتصرف فى الزائد من الإيرادات ويستعاض عنه بآخر يقضى بأن عجز الميزانية الحرة يعطى من الإيرادات المخصصة ، وأن تقسم الزيادة العامة قسمين ، قسم يذهب لصندوق الدين والآخر أى الإيرادات الحرة ، للحكومة المصرية . ولكى ينفذ هذا الشرط على حقيقته حددت الدول نفقات إدارة البلاد تحديداً دائماً بمبلغ ٢٣٧٠٠٠ رة جنيه مصرى سنوياً . وعلى ذلك أباح الاتفاق للحكومة المصرية — كمعونة مالية أخرى — حق بيع أراضي الدائرة السنية والدومين والمفاوضة فى فرض الضرائب على الأجانب ( سادساً ) حجز ٥ ٪ من كوبونات الدين لمدة سنتين ( سابعاً ) تأجيل دفع أقساط الاستهلاك المستحقة على معظم الدين مدة سنتين كذلك ( ثامناً ) لا تكون ضمانة هذا القرض سبباً فى تدخل الدول فى إدارة شئون مصر

ومن الاحتياطات التى اتخذت لتخفيف قرض روتشيلد أن تقرر استبدال المعاشات بأراض أميرية . سواء كانت من أراضي الدومين أو الأملاك الحرة . وتضرب على الأراضي المعطاة فى نظير المعاش أموال أميرية تستخلصها فى كل سنة . وتقتصد المرتبات المعينة لمستخدمى قلم المعاشات

وكان الخديو اسماعيل طلب الى الحكومة المصرية أن تدفع له مبلغ خمسة ملايين من الجنيهات المصرية نظير الأموال التى أنفقها على الأراضي التى تخلى عنها للحكومة المصرية ، والمرتب المستمر الذى تقرر له ودفع المتأخرات المستحقة له ومكافأة مالية على تركه للحكومة بقية الأراضي والسرايات والمفروشات والأمتعة الثمينة التى استولت عليها سنة ١٨٨٠ ولم تذكر فى حساب سنة ١٨٧٩ . وكذلك تسوية مسألة المواشى التى استولت عليها أيضاً وحساب أراضي الدائرة السنية من سنة ١٨٧٨ الى سنة ١٨٨٠ . فنظرت الحكومة فى هذه الطلبات وانتهت بتسويتها بدفع مبلغ سنوى له نظير ذلك

وقد تبين من الكشفوف الرسمية التى قدمت فى ٤ يناير سنة ١٨٨٥ أن رأس مال الدين الموحد الذى كان فى ٢٦ أبريل سنة ١٨٨٤ هو مبلغ ٥٥٩٩٢٢٤٤٠ جنيتها انجلترا . وقد انخفض بعد الاستهلاك الذى تم إجراؤه عن قسط نوفمبر الماضى الى

١٨٣٢٠ ٩٩١ ٥٥٠ جنيهها انجليزيا وفائده التي تستحق في أول مايو سنة ١٨٨٥ مبلغ ١١٩٠٨٢٦ جنيه انجليزى ٨ شلنات

وهاك يانا عن حالة التصفية في يوم ٩ أبريل سنة ١٨٨٥ رفعه ناظر المالية الى الجنب الخديوى فظهر منه أن الدين السائر الذي كان في ختام سنة ١٨٧٩ ( أثناء عملية الجرد ) مبلغ ٨٧٤٠٦٠ ١٢٠ جنيه وفي ختام سنة ١٨٨١ ٨٥٩ ١٢٠ ٨٨٤ ١٢٠ وفي ختام سنة ١٨٨٤ ١١٩ ١٣٠ ٤١١ ١٣٠ جنيه وذلك على أثر إقامة بعض الدعاوى المرفوعة ضد الحكومة والتي لم تكن قد نظرت حين إجراء عملية التصفية أو على أثر قرارات خصوصية بشأن تسوية بعض ديون أو اختلافات من تحرى سندات بعض الديون وغير ذلك

أما بمجمل الديون التي صار سدادها سواء من بقايا الضرائب أو ديون الحكومة على الدائنين أو سندات أو نقود فيبلغ لغاية ديسمبر سنة ١٨٨٤ ١٩٠ ٢٢٤ ١٣٠ ٢٢٤ ١٣٠ جنيه فيكون الباقي من الديون تحت السداد لغاية التاريخ المذكور ١٨٧٣ ٣٢٩ ١٨٧ ٣٢٩ جنيه هذا عدا بعض دعاوى لا تزال مرفوعة ضد الحكومة وهي مما لا يمكن تقدير قيمتها ولو بالتقريب .

أما أموال التصفية فكانت في آخر ديسمبر سنة ١٨٨٤ ٣٦٠ ٣٨٢ ٣٦٠ جنيه انجليزى ٨ شلنات اسمية عن سندات الدين الممتاز تبلغ قيمتها الفعلية ( على معدل ٨٧٪ ) ٨٠١ ٣٧٢ ٣٧٢ ٨٠١ جنيه مصرى ومن ٢١٢ ٥٢٠ ٢١٢ ٥٢٠ جنيه انجليزى اسمية عن سندات الدين الموحد تبلغ قيمتها الفعلية ( على معدل ٦٥٪ ) ٨٣٥ ١٣١ ٨٣٥ ١٣١ جنيه مصرى ومن ٢٦٠ ١٢٨ ٢٦٠ ١٢٨ جنيه مصرى عن رصيد حساب جار مع نظارة المالية لجملة ذلك يبلغ ٨٩٧ ٦٣٢ ٨٩٧ ٦٣٢ جنيه مصرى

**تهديد فرنسا بقطع علاقاتها بمصر .** من يوم أن احتلت إنجلترا مصر وانفردت بإدارة شئونها وفرنسا توجه الانتقاد والطعن على أعمالها وتحتين القرص للتشجيع بها ، اذ كان غرضها أن يكون لها حظ في الادارة المصرية ، فلما لم تمكنها إنجلترا من ذلك حنق الفرنسيون على الانجليز خصوصا بعد مسألة الغاء المراقبة الثنائية ، وكان من أهم أدوات توجيه الطعون والانتقادات جريدة البوسفور ايجيشيان الفرنسية

فلما أن كان يوم ٥ أبريل سنة ١٨٨٥ نشرت هذه الجريدة في قسمها العربى منشور من المهدي مثيراً للخواطر . ولم يكتف مدير الجريدة بذلك بل أرسل كمية كبيرة من هذا العدد إلى داخل البلاد لتوزيعها مجاناً ، فلم تجد الحكومة مبرراً لوقوفها مكتوفة اليدين أمام هذا الأمر ، فاتخذت بواسطة البوليس وبموافقة قنصل جنرال إنجلترا الاجراءات اللازمة نحو تعطيلها ، فأبلغت ذلك إلى قنصل جنرال فرنسا لأرسال مندوب من قبله

لحضور التنفيذ في مساء يوم ٨ أبريل فاحتج على ذلك ، ولكن لم يجد احتجاجه فقد توجهت قوة من البوليس أغلبها من الأورويين إلى مطبعة الجريدة لقفلاها ، وكان بإدارة الجريدة وكيل القنصلية الفرنسية في مصر ، فقصده البوليس توا إلى محل المطبعة وكسر أحد أبوابها بأمر فك بك قومندان قوة بوليس مصر ودخل إليها وأخرج العمال وسأل صاحبها الخروج فأبى واحتج على ذلك . ولما علم وكيل القنصلية الفرنسية بذلك خرج من محل الإدارة وتوجه إلى محل المطبعة وأراد الدخول فنهه البوليس وأهانته بأن دفعه إلى الوراء ، وأمر الضابط عساكره بحشو بنادقهم ، فعاد وكيل القنصلية إلى الإدارة وكتب تقريراً وافياً عما رآه كى يرفعه إلى حكومته . ولكن رغم كل ذلك فقد قفلت المطبعة وختمت بالشمع الأحمر وتركت قوة من البوليس لحراستها . وكنت أسير بالصدقة في تلك الجهة في ذلك اليوم فشاهدت جمهوراً كبيراً من الأورويين ، وخصوصاً الفرنسيين ، اجتمعوا لمشاهدة هذا الحادث وكثير منهم كان يحمل نوبار باشا رئيس النظار تبعية ذلك ، ومنهم من زعم أن هذا الحادث ربما سبب في سقوط نظارته

ولما أن بلغ متولى أعمال القنصلية الفرنسية حكومته ذلك أرسل دوفريسنيه اليه في ١٨ أبريل أوامر مشددة يأمره فيها بالذهاب حالا إلى الجنب الخديوى ونوبار باشا لتبليغهما طلباته التى منها : رفت المأمورين الذين دخلوا محل البسفور رغماً عن احتجاج القنصلية ، ثم فتح المطبعة بلا شرط . وقد ختمت الطلبات بما يأتى : — ( بلغوا الحكومة المصرية طلباتى هذه رسمياً واطلبوا منها الجواب السريع فاذا ترددت فى إجابة الطلب فالحكومة الفرنسية ستتخذ الاجراءات اللازمة لتكفل نوال مطالبها إذ أنها لا تقبل أن تمس حقوقها مطلقاً )

فتوجه إلى سراى عابدين وأبلغ الخديو ذلك ، ثم إلى نظارة الخارجية فلم يقابله نوبار باشا بحجة أن وقته لا يسمح باستقباله لاشتغاله بأمر هامه وقابله تيجران باشا وكيل النظارة . ولكن لما أن علم نوبار بما جاء بتعليمات دوفريسنيه طلب من متولى أعمال القنصلية مهلة ثمانية وأربعين ساعة لاعطائه الجواب .

ولقد أثار هذا الموضوع أعضاء مجلس العموم بالانجلترا فى ٢٠ أبريل سنة ١٨٨٥ أعلن جلادستون أن المخبرات بهذا الصدد جارية بينه وبين فرنسا وأن انجلترا تود من مصر أن تنهج منهج العدل ، وأنه يعتقد بأن حكومة مصر سوف لا تخرج عن هذا المبدأ . كما اعترف بمسئولية انجلترا أيضا عن هذا الحادث

وفي يوم ١٩ ابريل ( أى بعد انقضاء المهلة ) توجه نوبار باشا الى قنصلية فرنسا  
 وتقابل مع المسيو تيللاندييه القائم بأعمالها ليقدم جواب الحكومة المصرية راجيا منه  
 أن يبلغ مسيو دوفريسنييه رغبة الحكومة في أن يفسح لها أجلا آخر مدة عشرة أيام  
 يتمكن في خلالها من مخبرة الدولة العلية، إذ أن المسألة تتعلق بالامتيازات الدولية ومع  
 الحكومة الانجليزية تلقاء مركزها الحال. فأجاب بأنه لم يكن ينتظر منه مثل هذا الرد  
 في آخر دقيقة وأن تبليغ حكومته رغبة الحكومة المصرية لا يجدى نفعا إذ أن جوابها  
 سيكون بالرفض بلا جدال، ولدى من تعليمات حكومتى ما يخولنى أن أقول ما قلت.  
 ومع كل ذلك فسأقتل طلبكم لها تلغرافيا لأبرهن لكم على شدة إخلاصى. غير أننى على  
 ثقة أن الرد سيكون سلبا، إذ أن الدولة العلية لا دخل لها في أعمال مصر الداخلية،  
 وإنجلترا لا مصلحة لها في المسألة التى نحن بصدددها. فأخبره نوبار باشا بأنه كتب الى  
 الباب العالى بهذا الشأن. وقال له: — أرجوك أن تبلغ طلبى الى وزير خارجيتكم. وبعد  
 مبارحته القنصلية أ برق الى الدولة العثمانية يستشيرها في المسألة، كما أ برق تيللاندييه الى  
 حكومته بما دار بينه وبين نوبار باشا فتلقي الرد بالرفض. وسأله الحصول على جواب  
 نهائى لا يقبل التردد قبل الساعة الرابعة من مساء يوم ٢١ ابريل. وفي صبيحة هذا اليوم  
 قابل تيللاندييه نوبار وأخبره بما كان. وعند الساعة الرابعة زار نوبار باشا القنصلية  
 الفرنسية وأخبر تيللاندييه أنه تلقى تلغرافا من الباب العالى أنه قد صدرت الأوامر  
 للسفير العثمانى بباريس بمخبرة المسيو دوفريسنييه، وعليه لا يمكننى أن أتم شيئا فأجابه  
 المسيو تيللاندييه بأنه لا يعرف ذلك بل رفضه باسم فرنسا. فقال له نوبار باشا: — ليس  
 ذلك بحجة حتى ترفضه بل حقوق. فرد عليه بأن فرنسا لا تعترف للباب العالى بالتدخل  
 في مثل هذه المسائل الداخلية. وانصرف نوبار باشا فأ برق ثانية الى الباب العالى بملخص  
 المحادثة. وكتب تيللاندييه بدوره الى حكومته يطلعها على جملة المسألة ظاهرها وخافها  
 وفى يوم ٢٤ ابريل توجه تيللاندييه الى سمو الخديو، ثم الى نوبار باشا وترك لكل  
 منهما نسخة من التعليمات الجديدة الواردة اليه من حكومته بالمضمون الآتى: — بما  
 أن حكومة مصر أبت أن تعامل فرنسا بما يقابل خدماتها العديدة لها ورفضت انفاذ ما  
 سأله منها، فالرجاء من جنابكم أن تبلغوا تعليماتى هذه الى سمو الخديو ودولتو نوبار باشا  
 وتعلموهما أن دولة فرنسا تمتنع من الآن عن تسهيل أى أمر يتعلق بمصر وقد أوقفت  
 الوفاق المالى، ثم مسألة ضرب الضرائب على رعاياها، وأمرت أيضاً باستئناف دعوى  
 صندوق الدين ضد الحكومة المصرية، ولم تكتف بهذا فقط بل تعلن أيضاً قطع علاقاتها

السياسية مع مصر ، وتأمروا وكيلها المنيو تيللاندييه بعد تبليغ ذلك للحكومة أن يبارح القطر المصري والعودة حالا الى باريس ، ويقول أيضا : — « إن دولة فرنسا لديها من المعدات التي تكفل حصولها على حقوقها واحترام مركزها ورعاية حريتها وانفاذ مطالبها . هذا وفي الوقت نفسه اقرأ تلغرافى هذا على زملائك قناصل الدول ، ثم زار قناصل الدول وبلغهم ذلك ولما أن شاع في العاصمة خبر سفره زاره بعض القناصل وأعيان الأجانب .

ولقد اشتد الموضوع تخرجاً حتى أنه كانت بمياه الاسكندرية بارجة حرية فرنسية فبارحت الميناء قبل شروق يوم ٢٥ ابريل سنة ١٨٨٥ الموافق عيد جلوس الخديو كى تتخلص من أداء واجب التحية باطلاق المدافع كالعادة ، ورغم الحاح بارنج على تيللاندييه بتأجيل سفره فقد بارح العاصمة فى يوم ٢٦ ابريل الى الاسكندرية لانتظار أوامر دولته بها ، وكان يودعه بالمحطة الجالية الفرنسية وقناصل الدول ما عدا قنصلى إنجلترا وإيطاليا

وفى هذه الاثناء عرضت الحكومة الانجليزية على الحكومة الفرنسية ترضيات مهمة على شرط تأخير اصدار جريدة البسفور حتى يتم الاتفاق على قانون المطبوعات الذى شرعت الحكومة المصرية فى سنه ، أما فرنسا فقد رفضت على ما قيل كل اشتراط فى هذا الصدد

بعد ذلك استمرت المحادثات بين فرنسا وانجلترا فى هذا الشأن إلى أن تم الاتفاق على فتح المطبعة واعتذار الحكومة المصرية . فى يوم ٢ مايو سنة ١٨٨٥ رجع تيللاندييه إلى القاهرة فاستقبله فى المحطة جم خفير من الفرنسيين وزاره قناصل الدول مهنيين بعودته . وفى اليوم التالى زاره نوبار باشا بالملابس الرسمية فاستقبله بالقنصلية ومعه قومندان البارجة الحرية الموجودة بالاسكندرية وقنصل فرنسا بالاسكندرية وكذلك المنيو تاليه نائب القنصلية بملابسهم الرسمية فأبدى نوبار باشا عبارات الأسف عما قد حصل من قطع العلاقات واعتذر عن أمره بقفل المطبعة ، ثم نزل فتوجه إلى سراى عابدين وأخبر الخديو باعادة الصلات بين فرنسا ومصر ، وبعد ذلك توجه تيللاندييه إلى السراى وكان وراءه عربته ثلاث عربات أخرى بها جماعة من الفرنسيين ليروا ما سيكون فى كيفية استقباله . ولما أن وصلت العربية أمام السلامك وقف له يقره قول الحرس الخديوى تعظيماً . وقد تبودلت بينه وبين الخديو عبارات المجاملة . وبعد

خروجه أرسل تلغرافاً إلى قنصل فرنسا يباقي مدن القطر برفع العلم الفرنسي فوق دور  
قنصلياتهم عند الظهر تماماً

وبعد ظهر هذا اليوم ذهب مندوبا القنصل الجنرال وقنصلها إلى مطبعة سريير  
التي تطبع فيها البسفور وكان في انتظارهما عبد الله بك صقر رئيس قلم أفرنكى البوليس  
المصرى فتقدم إلى الباب وفك الاختام ثم انسحب بعد أن سلم المطبعة إلى المندوبين

أما جريدة البسفور فقد استأنفت ظهورها يوم ٢٠ مايو سنة ١٨٨٥  
وبعدئذ أخذت الحكومة المصرية في المخاربة مع حكومتى فرنسا وإنجلترا لإصدار  
قانون عام للطبوعات يسرى مفعوله على الجرائد جميعها سواء أكانت مصرية أم أجنبية،  
وانتهت المخابرات بدون نتيجة، وتقرر رفع القضايا على الجرائد الأجنبية عند مخالفتها  
أمام المحاكم المختلطة

**أروعيب البسفور الإيجيشيان** . وما يجدر ذكره في ذلك الحين أن ظهرت اعلانات  
ملصقة على الجدران باللغة الفرنسية . كل اعلان يحتوى على كلمة واحدة مركبة من حرفين  
أو ثلاثة فقط ، وهى مكتوبة بلون أزرق على ورق أبيض ، وبعد ظهورها ست مرات  
فى ستة أيام تكونت منها جملة معناها : « ها هو سيتكلم » فتحير الناس ، لا سيما وقد  
علموا أن مثل هذه الاعلانات قد ألصق على شوارع الاسكندرية أيضاً . وبعد ذلك  
ظهر على الجدران اعلانات على ورق مختلف الألوان مكتوب بها علامة الاستفهام .  
بحجم كبير وقد كتب تحتها ما ترجمته « هو من ؟ » ، أى من الذى سيتكلم ؟ . وربما  
كان الغرض من اختلاف ألوان الاعلانات مخاطبة الناس على اختلاف جنسياتهم .  
وقد ظهر الجواب بعد يوم على ورق أبيض فى سطين ما ترجمته « هو » ولكنه ليس  
بالكبير ، أى هذا الذى سيتكلم . ثم ظهرت بعد ذلك اعلانات مرسوم فيها عين  
انسان ومكتوب تحتها ما ترجمته : — « تيقظوا وافتحوا أعينكم ولا تغفلوا » .

وقد زادت الدهشة والحيرة وكثر اضطراب العامة إذ فهموا من هذه الاعلانات  
أن سيقع فى يوم شم النسيم — وكان قريباً — تظاهر واضطراب يسفك فيه الكثير  
من الدماء .

والحقيقة أن هذه الاعلانات كانت هى أيضاً من مبتكرات جريدة البسفور  
الإيجيشيان الفرنسية . ولكن نظراً لاضطراب جبل الأمن ووجود القلاقل الكثيرة



فهم الناس هذا الفهم، ولهذا أيضاً اتخذت الاحتياطات اللازمة واستعد البوليس للطوارئ في يوم شم النسيم .

ولما جاء يوم ٢١ أبريل ، وهو يوم شم النسيم المرتقب ، لم يقابل الناس بالسُرور والانتشراح كعادتهم لقلق نفوسهم وخوفهم من حدوث فتنة ما وإراقة دماء من المصريين والأجانب .

وقد كانت الشوارع مقفرة إلا من رجال البوليس . وانقضى اليوم وكأن البلاد تحت الأحكام العرفية . ولو وقعت حادثة واحدة في هذا اليوم لجرت وراءها حوادث خطيرة وربما مذابح هائلة .

ومن القطع الهزلية التي كانت تنشرها الجريدة أيضاً إذ ذاك تهكما على السياسة الانجليزية في مصر قطعة في صورة اعلان وهي : —

### اليون وشركاه

محل كبير لمبيع الدساتير الجديدة بأثمان رخيصة للدول الصغيرة والكبيرة .

وهو مستعد لتوريد السفراء والمعتمدين الرسميين وسواهم

أحسن مجموعة من أصناف قواد العصاة الذين يصلحون للثورات ...

أساطيل لأجل اطلاق القنابل والتدمير ...

إن هذا المحل المعروف بأقدميته وبراعة وكلائه

يتعهد بالعناية بسعادة الشعوب بنفقات قليلة ...

وهو مستعد أن يعالج مسألة الإصلاحات اللازمة ...

وشهامه الكتمان والثقة ..

**تشكيل المحاكم الأهلية .** بسطنا في الفصل الثاني كيف كان القضاء فوضى في عهد اسماعيل ، رغم الإصلاحات التي ادخلها على ما كان عليه في زمن اسلافه . فلما تولى توفيق وجه عنايته إلى إيجاد نظام يضمن العدالة للأهالى فعهد إلى لجنة مكونة من خيرة رجال مصر ، تحت رئاسة نحرى باشا القانونى ناظر الحقانية تنظيم القضاء على أحدث الطرق ، فاجتمعت هذه اللجنة وأخذت فى القيام بما عهد اليها مسترشدة بالقانون الفرنسى على الأخص ، إلا أنها أوقفت عملها لنشوب الحرب العراية ، فلما وضعت اوزارها استأنفت عملها ، وفى هذه الاثناء حضر اللورد دوفرين وأشار فى تقريره بضرورة إدخال عنصر أجنبي فى المحاكم الجديدة ، فأخذت اللجنة بهذا رأى

وقد صدر الأمر العالى الخاص بتنظيم المحاكم الأهلية فى ١١ فبراير سنة ١٨٨٣ وهو يقضى بان يكون عدد المحاكم الابتدائية كلها ثمانياً وعدد الاستئنافية اثنتين . وان يكون فى كل محكمة ابتدائية ، اوروبيان ، وفى كل محكمة استئنافية اربعة

ولما ان أتمت وضع القانون المدنى ، عرضته بواسطة ناظر الحقانية على الجنب الخديوى فصدر دكرتو به فى أول نوفمبر سنة ١٨٨٣ بالتصديق عليه والعمل بموجبه بعد مضى ثلاثين يوماً من افتتاح المحاكم الأهلية

وفى ٣٠ ديسمبر صدر الأمر بتشكيل محكمة استئناف مصر برئاسة اسماعيل يسرى باشا ومعه وكيلان واثنا عشر عضواً . منهم أربعة بلجيكيون ، وعين ابراهيم بك فؤاد رئيساً لمحكمة مصر الابتدائية ومعه وكيل وثمانية اعضاء ، منهم بلجيكيان . وحسين واصف بك رئيساً لمحكمة الاسكندرية الابتدائية ومعه وكيل وستة اعضاء منهم أوروبى . واسماعيل صفوت بك لمحكمة طنطا الابتدائية ومعه وكيل وخمسة اعضاء منهم أوروبى . وكذلك تعين رئيسان واطعة لمحكمة بنها والمنصورة

وفى اليوم التالى قدم نحرى باشا ناظر الحقانية رؤساء المحاكم الأهلية الجدد إلى الخديو ، وألقى خطاباً وجيزاً يشكر فيه سموه على عنايته بايجاد محاكم اهلية منظمة ، فرد عليه حاثاً الأعضاء على القيام بمهام مناصبهم بذمة وأمانة . وبعد ذلك حلفوا اليمين الآتية بين يدى سموه : — ( اقسم بالله العظيم ان أؤدى وظيفتى بالذمة والصدقة ) وانصرفوا من لدنه شاكرين

أما كيف تسنى للحكومة انتخاب من يقوم بمناصب القضاء فى المحاكم الجديدة فذلك أننى كنت كلفت من قبل توفيق بتنظيم مكتبته الخصوصية بسراى عابدين فعثرت على

دفع مذكور فيه أسماء بعض من يمكن ترشيحهم لهاته المناصب من موظفي نظارات الحكومة ومشهود لهم بالكفاءة والأمانة، ومنهم من له دراية باللغة الفرنسية أو الانجليزية، ومنهم من تخرجوا في مدرسة الادارة والالسن

وفي ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ عقدت محكمة استئناف مصر أولى جلساتها للنظر في القضايا التي لديها، وبلغ مجموعها في هذا اليوم تسعا، وشهدها بطرس غالى باشا وكيل الحقاينة والسير بنسون مكسويل الانجليزى النائب العمومى، وكان شفيق بك منصور وكيل النائب العمومى مدعياً عمومياً في القضايا المذكورة. واستمرت هاته المحاكم في اعمالها في تقدم مستمر حتى يومنا هذا

ومن القضايا الأجانب المعينين في المحاكم المسيو فليمنك، الذى حين رأى ان المرافعات والمداولات والاوراق جميعاً باللغة العربية، وهو لا يعلم منها شيئاً ولا يوجد في جلسات المحاكم مترجمون لترجمة أقوال المحامين الى اللغة الفرنسية حتى يتمكن القضاة الأروبيون من سماعها، ويكونوا على بصيرة من حكمهم، احتج على ذلك وخاطب في هذا الشأن غير مرة نوبار باشا. ولما لم يحصل من طلباته على شيء اضطر أن يطالب بحقوقه أمام المحاكم المختلطة ويظهر لديها أنه أتى مصر لأجل أن يكون قاضياً لا آلة صماء تشغل محلا في الجلسات. وقد طلب فسخ الشروط المعقودة بينه وبين الحكومة المصرية وأن يدفع له تعويض عن باقى المدة المقررة في تلك الشروط (وكانت خمس سنين)، فانهى الأمر بتعيين بعض المترجمين لمساعدة الأجانب في فهم القضايا

وصدر في ٥ فبراير سنة ١٨٨٥ أمر يقضى بأن القضايا الحقوقية والجنائية التي صدرت فيها أحكام من مجالس السودان الابتدائية ولم تصدر عنها أحكام استئنافية في القضايا التي يحكم فيها الآن من تلك المجالس يكون استئنافها في مجلس الاحكام (١) وتعتبر احكامه نهائية

**النظم النيابة.** سبق ان نوها بالمجهودات التي قام بها سمو الخديوي في ترقية الحالة المالية والادارية وما نفذ من اللوائح والقوانين التي عملت لهذا الغرض الى ان وصل اللورد دوفرين ووضع تقريره الذي جاء فيه أنه لا بد من ايجاد مجالس نيابية في القطر المصرى. ونظراً لأن مجلس النواب كان موجوداً من قبل برئاسة سلطان باشا

(١) كان مجلس الاحكام موجوداً في مدة اسماعيل واستمر في عمله في عهد توفيق حتى تشكلت جميع المحاكم الاهلية فالتى وكان يرأسه جعفر باشا والد نغرى باشا ناظر الحقاينة

وصدر الأمر باعتماد لائحته الداخلية في ٢٤ مارس سنة ١٨٨٢ ، فإنه كان مستمراً في عمله الى نشوب الحرب . ولما انتهت وانتدبت الحكومة الانجليزية اللورد دوفرين لوضع نظمات جديدة للإدارة المصرية قال بوجود استبدال مجلس النواب بمجالس أخرى هي : مجالس المديریات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية . فأخذت الحكومة برأيه وصدر الأمر - كما قدمنا في الكلام على تقريره - في أول مايو من هذه السنة بالقانون النظامى المصرى وبقانون الانتخاب

وفي ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ صدر أمر بتعيين سلطان باشا رئيساً لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية

وفي ٢١ منه صدر الأمر بتسمية الأعضاء المعينين بعد اذ تم اختيار المنتخبين لهذا المجلس

وفي ١٩ يناير سنة ١٨٨٤ صدر أمر عال بعقد هذا المجلس بصفة غير عادية في يوم ٢٤ منه ، على أن تعتبر جلساته عادية . أى تبدى دورته . في أول فبراير . وفي هذه الجلسة غير العادية ألقى الرئيس سلطان باشا خطاباً طويلاً حدد فيه اختصاصات المجلس وحث الأعضاء على النهوض بما ألقى على كواهلهم من أعمال ومسئوليات ، ونظر في تنظيم أعمال المجلس الداخلية

ثم بدأ المجلس دورته العادية في أول فبراير ، فعقد أولى جلساته برئاسة على شريف باشا وكيله لأن محمد سلطان باشا كان مريضاً . وتلى في هذه الجلسة محضر الجلسة غير العادية . فصدق المجلس عليها ثم أخذ يباشر أعماله في حدود سلطته

**كليفورد لويس :** كان التدخل الأجنبي في شئون مصر قبل الاحتلال قد انتهى كما قدمنا الى حصول الانجليز على منصب ناظر للبالية وحصول الفرنسيين على ناظر للاشغال في زمن اسماعيل . وجاء الاحتلال فبدأ الانجليز يتدخلون في إدارة البلاد تدخلاً فعلياً مباشراً بواسطة تعيين مفتش عام للاشغال ، ومستشار للبالية . باعتبار أن كلا المنصبين مهم لتنمية ثروة البلاد

ولم يخطر ببالنا يومئذ أن يتدخل الأجانب في نظارة الداخلية التى تعنى بالشئون المحلية والداخلية المحضة والتي لا يمكن للأجنبي أن يتعرفها كما يعرفها المصرى . فانهز الانجليز فرصة قبول نوبار باشا لرياسة النظارة فأوعزوا اليه أن يقبل ( لأول مرة ) تعيين وكيل انجليزى لنظارة الداخلية ، فقبل ، ظناً منه أنه يساعد على الإصلاح المنشود ، وان كان هذا الظن لم يتحققه الأيام . ولقد بذل مجهوداً عنيماً في إقناع الخديو بقبول

هذا التعيين فأصدر سموه أمراً في ١٥ يناير سنة ١٨٨٤ بتعيين من يرشحه الانجليز لهذا المنصب ، وهو كليفورد لويد . ولقد ساء لنا نحن في السراى كما ساء الناس جميعاً تحقيق هذه الخطوة لما فيها من الدلالة على أن نية الانجليز ترمى الى زيادة التقلقل فى شئون البلاد . ولو أن الاختيار وقع على شخص محبوب فى ذاته ، أو سياسى حازم فى تصرفاته ، لم أمر تعيينه بأقل ما يمكن من الامتعاض ، ولكنه ظهر لسوء الحظ أو ربما كان لحسنه ، أن تصرفات هذا الوكيل شاذة فى بابها ، ومتناقضة لا يبررها عقل ، وزادت سلطته فى نظارة الداخلية حتى استأثر بها ولم يعد للنظر رأى فى أى شىء . وظل الحال على هذا المنوال يزداد سوءاً على سوء حتى حضر ثابت باشا ناظر الداخلية الى السراى فى ٨ مارس سنة ٨٤ حاملاً استقالته التى يقول فيها : —



محمد باشا ثابت

« إني قبلت الانتظام فى هيئة الحكومة على أمل أن أقوم بخدمة وطنى العزيز الذى نشأت فيه وريت ، ولكنى رأيت أن آمالى قد حبطت ، وأن ليس فى الامكان تحقيقها لا فى الحال ولا فى المستقبل ، وفضلاً عن ذلك فقد علمت من قرائن الأحوال أن ليس فى وسعى المحافظة على شرف المصلحة فيما بعد لذلك أرجو ..... الخ ،

ولقد كان لموقف ثابت باشا  
صدى إعجاب كبير لأنه الثانى بعد

شريف باشا الذى صرح بأسباب استقالته الحقيقية ولم ينتحل لهذا عذراً آخر كالمرض أو خلافه . فلما قبلت استقالته أسندت نظارة الداخلية مؤقتاً الى نوبار باشا الذى لقي جزاءه وفاقاً على سعيه لتعيين وكيل انجليزى للداخلية

استمر كليفورد لويد فى خطته العوجاء وتصرفاته السيئة ، وتجاوزت سلطته سلطة الناظر حتى أنه كان يصدر الأوامر دون اطلاعه عليها . وعمت الفوضى وكثرت حوادث السرقة والتعدي فلم يكن يمر يوم دون أن نسمع بجاذث سطو من الأشقياء . وكان البوليس من

يقوم بواجبه فيقبض على المتهمين ويحاكمون فيودعون السجن أو يودعون تحت المحاكمة . فما راعنا إلا صدور أمره بالافراج عن أربعائة سجين في السجون المختلفة بالمديريات . فيهم من صدرت عليهم أحكام . وفيهم من كانوا تحت المحاكمة من كبار الأشراف . فزادت جرأة اللصوص وقويت شوكتهم لدرجة أنهم كانوا يهاجمون العزب والقرى في راتعة للنهار بأزياء مختلفة . فمنهم من كانوا يرتدون الملابس الافرنجية والبرانيط ، ومن كانوا يلبسون ملابس البوليس . وزادت الحالة خطورة حتى أصبح الناس لا يأمنون على أرواحهم وأموالهم فحال الأمر بالحكام الإداريين من مديريين وعمد ومشايخ ، فرفعوا التقارير المطولة لنظارة الداخلية . حتى أن بعض مشايخ عرب ضواحي القاهرة حضروا لنظارة الداخلية وقدموا تقريراً منهم بخصوص حالة مصر الداخلية التي قل فيها الأمن بسبب ضياع السلطة الحاكمة ، وبما أنهم مسئولون عن خفر دركات الحدود فيطلبون تنجيمهم عن هذه المسئولية ما دامت الحالة مستمرة كما هي الآن . وذكروا مسألة إطلاق صراح المسجونين سواء أكانوا لصوصاً أم قتلة قائلين إن هذا مما يزيد ارتباك الحال ويزعزع الأمن

ولقد زاد كليفورد استهتاراً في أعماله حتى أنه لم يعد يعتبر ناظر الداخلية شيئاً مذكوراً بجانبه ، فكان يصدر الأوامر يعين هذا ويفصل ذاك وليس له من رادع . ولقد بلغ من سوء تصرفه أنه أصدر نشرة للمديرين في ٣١ مارس سنة ١٨٨٤ ذكر فيها أن من يخبر البوليس بموت ثور أو كلب أو هرة أو أية بهيمة كانت ينقد مكافأة قدرها خمسة جنيهات ويتعين على المدير في الحال عزل مشايخ الناحية التي وجد بها البهيم ميتاً . وهذه النشرة صدرت بدون علم من ناظر الداخلية الذي كان رئيساً للنظار

ورغم أن كليفورد لويد كان يصدر الأوامر بالافراج عن المسجونين كان يجري تعذيبهم داخل السجون بالضرب بالكرباج وتعليقهم من أصابعهم بما يدل على تصرفاته الغريبة المتناقضة . فلما أن بلغ ذلك النائب العمومي المستر مكسويل توجه في يوم ١٠ أبريل إلى الاسكندرية ليزور السجن وليقف على ما فيه ومبلغ صحة ما سمعه ، فلم يصرح له بالدخول ومنع بواسطة ناظر السجن محتجاً بأن عنده أوامر من رجل عظيم القدر ( وكيل الداخلية ) تمنعه من الدخول ولم يتمكن فعلاً من ذلك

ولقد تجاوزت بكليفورد لويد الفحة كل حد ، حتى أنه كان موجوداً في الاسكندرية في يوم ١٠ أبريل للنظر في قانون البلدية وصادف أن كانت تمثل إحدى الروايات بتباروا رينانيا ، فما كان منه إلا أن توجه لمشاهدة التمثيل وجلس في مقصورة الخديو الخاصة مما أدى إلى سخط الجمهور

فلما أن طفع الكيل اضطر نوبار باشا إلى التوجه لمقابلة الخديو لرفع استقالته إليه في ١٠ أبريل من جراء أعمال كليفور المذكور، ثم قابل بارنج وأوضح له الأسباب التي حملته على تقديم استقالته، وهي عديدة، منها مسألة البوليس الذي وضع فساد نظامه مما أوجب ارتباك الداخلية، وفقد الأمن العمومي الواجب على الحكومة رعايته وتأنيده، وأنه طالما أراد اصلاح ذلك. وقال ان المديرين جردوا من كل سلطة وسطوة فارتبكت الحال وحكم بتشكيل لجنة لذلك قضت بمنحهم السلطة (على غير ارادة كليفور لويدي) مع إدخال بعض تعديلات في اختصاص النيابة العمومية بالمحاكم الأهلية، وقد اشترك في ذلك كله أعضاء مجلس شورى القوانين النائب عن الأمة. وقال نوبار باشا أيضاً إن من وظيفة النائب العمومي زيارة السجون ولكنه منع من ذلك أولاً وثانياً وثالثاً بأمر من كليفور وختم كلامه بأن قال: — «ان الاعمال لا تتمشى على نمطها دون إحداث تغيير في وظائف سامية بنظار الداخلية».

ولقد أبلغ السير بارنج دولته بذلك، وبعد مداولات ومفاوضات عديدة، تقرر أن يستمر نوبار باشا في منصبه. «فأن الحكومة المصرية هي الحاكمة وان المستر كليفور وكيل الداخلية يكون كسواه من وكلاء النظارات، باعتبار ان الأوامر يقع عليها الناظر أو يقع عليها هو باذن منه، وأن ليس له أن يحدث أمراً جديداً إلا بعد عرضه على مجلس النظر، وليس له أن يحضر الجلسات إلا إذا دعاه نوبار باشا، وعليه أن يتبع أوامرها ناظره، وإذا روى أنه لم يسلك هذا المسلك فللحكومة رفعه من منصبه كأحد الوكلاء وبناء على هذا قبل نوبار باشا البقاء في منصبه وعملت الحكومة على تدارك الخطب وتحسين الحال والضرب على أيدي المجرمين والأشقياء؛ فصدرت الأوامر من النائب العمومي في ١٦ أبريل بالقبض على جميع الذين أطلق سراحهم من سجن مديرية الغربية وغيره من السجون، وكانت أكثر قضاياهم لم يتم تحقيقها، وفعلاً قبض عليهم وأعيدوا إلى السجن ثانية، كما صدرت الأوامر في ٢٢ مايو إلى سائر المديرات للنظر في أمر الأشقياء واستئصال شأقتهم بعقابهم بأقصى العقوبات كالاعدام شنقاً أو بالسجن المؤبد.

فلما وجد كليفور أن سلطته قد تلاشت ولم يبق له أي نفوذ قدم استقالته التي قبلت توأ وبارح الديار المصرية غير مأسوف عليه يوم ٢٨ مايو سنة ١٨٨٤ ولما أن رأت الحكومة أن وطأة اللصوص والعصابات لم تخف في الوجه البحري اضطرت أن تصدر أمراً في ٥ أكتوبر بتشكيل لجان مخصوصة في كل من مديريات

الغربية والمنوفية والشرقية والبحيرة، وفوضت اليها تحقيق حوادث اللصوص والحكم عليهم نهائياً بدون احتياج إلى احوالة دعاوهم إلى المحاكم . وكانت مدة هاته اللجان أربعة أشهر تجدد لمدة أخرى إذا دعا الحال لذلك . فكان جزاء كبار الأشقياء اعدام بعضهم شنقا ونفى الآخرين مؤبداً إلى الواحات

وقد رؤى توطيداً للامن أن تصدر الحكومة قراراً بشأن تشكيل فرقة اصلاحية تؤلف من ذوى السوابق العديدة أو ممن سبق نفيهم إلى السودان ثم عادوا ولم يتعاطوا صناعة ولم يكن لهم مأوى ويتحقق إلى القوميسيونات المشكلة في المديرية لضبط الأشقياء وجود شبهات قوية ضدّهم حتى ولو لم تقع منهم جناية وقت ضبطهم . وقد صدر الأمر مؤذناً بذلك ومشيراً إلى وجوب تشكيل قوميسيونات مخصوصة بالمحافظات والمديرية، تؤلف من عمد وأعيان المدينة تحت رئاسة محافظ الجهة أو وكيله في حال غياب المحافظ . للنظر في مسائل هؤلاء الأشخاص الموجودين بمدن المحافظات أو ملحقاتها

أما هذه الفرقة ( الاصلاحية ) فقد وكلت اجراءات التنفيذ في أمرها الى ناظر الحرية فيتولى ارسالها اما الى سواحل البحر الاحمر أو الى جهات السودان أو غيرها من الجهات الأخرى .

**مراعات البسفور .** لم تثر أعمال كليفور د لويد حقد المصريين وحدهم بل

غلت مراجل حقد الاجانب أيضاً عليه وغيظهم منه . وكانت جريدة البسفور الفرنسية دائمة التعريض به فنشرت بعدها المؤرخ ٢٧ مايو ما يأتي : — « انه لما علم اللصوص والأشقياء أن حاميه عزم على مبارحة مصر اجتمع في جهة طرة مئآت من اللصوص وتآلفت منهم جمعية تحت رئاسة أحدهم المسمى ابراهيم الاسكندراني أحد المتسبيين في حريق الاسكندرية ، فقام فيهم خطيباً فأوضح للحضور المزايا التي حصلوا عليها بوجود كليفور د لويد في الداخلية، فانه كان المساعد الأكبر لنوال مرغوبهم ، وهو الذي أخرجهم من السجون ، فأعطى لهم الحرية التامة في مباشرة صناعته . وأخذ يسرد كل صفاته ومزاياه الحسنة ، وأخيراً أسف من كون المستر كليفور د لويد عزم على مبارحة مصر وقال بما انه كان المحامي عنا في السراء والضراء فعلياً أن نقوم بواجبات الشكر لحضرته . ثم بعد ذلك ألقى خطاباً عديدة تؤيد ما قاله ابراهيم الاسكندراني ، وأخيراً تم الاتفاق على اقامة وليمة شائعة تقدم الى جناب المستر تذكراً له وذلك بواسطة افتتاح اكتاب بهذا الخصوص . وبالفعل تم ذلك في نفس الجلسة وبلغ ما تحصل من المتبرعين ٣٠ ٤٤



لكن ظهر لأمين الصندوق الموكل بجمع القيم أن من ضمن هذا المبلغ ٣١ قرشاً زائفة فلهذا السبب تأخر الاكتاب إلى جلسة أخرى .

وعند سفره في ٢٨ مايو سنة ١٨٨٤ أرسلت عدداً عظيماً من الكلاب إلى محطة العاصمة ، ولدى تحرك القطار ابتدأت الكلاب تنبح نباحاً متواصلاً مظهرة توديعها لكليفورد !!

**كليفورد ومكسويل .** حفزت التصرفات السيئة والحقاقت التي كان يأتيها المستر كليفورد لويد الصحافي العربي المعروف بإشارة بك تقلاً صاحب جريدة الأهرام فكتب خطاباً إلى إحدى الصحف الانجليزية في لندره يندد فيه بسياسة الانجليز في مصر وينعت المسلك المعوج الذي انتهجه بعض الموظفين منهم بمصر وعدد غلطات المستر كليفورد لويد حينما كان وكيلاً للداخلية ، فرد عليه كليفورد لويد بجواب نشرته التيمس . ولما كان ما جاء بهذا الرد بعيداً عن الصحة فقد كتب المستر مكسويل النائب العمومي عن الحضرة الخديوية جواباً يدحض فيه أقوال كليفورد لويد ويظهر سياته ، وأردفه بجواب آخر عثرنا على ترجمته التي نقتطف منها ما يلي : —

« بلغني في أوائل مارس أن قد أعيد الضرب في السجون مع أن هذا القصاص ( كما قلت سابقاً ) قد ألغي بموجب أمر عال وبحسب قانون العقوبات . وبما أني نائب عمومي كان لي الحق بزيارة السجون ومراقبتها ، وكان من واجباتي أن أتحرى واستقصي المخالفات التي ترتكب فيها وأكتب عن ذلك تقريراً الى ناظر الحقانية

« وفي زيارتي سجن الاسكندرية بغية التحري عن مسألة الضرب المنوه عنها أخبرني السجنان بأن لديه أوامر من الدكتور كروكشك مدير عموم السجون ( الذي باسمه كانت تنفذ اجراءات لويد ) بأن لا يعترف بسلطتي ويمنعني من تفتيش السجون وسجلاتها وأنني لا أقدر على زيارة السجن إلا متى كنت مصحوباً باذن من الدكتور المذكور .

« فعرضت المسألة حيثئذ على نوبار باشا فأجابني أنه غير قادر على التدخل ( كذا ) وأحالني على السير بارنج ، وإذ وجدت هذا السير موافقاً على تصرف لويد ومعضداً له رأيت من المناسب أن لا أستقيل من وظيفة حرمت القيام بها بدون أن أتتحقق أفكار اللورد جرانفل في شأنها ، فحررت إذ ذاك جوابين الى حضرته وسلمتها الى السير بارنج وعقب ذلك يومين زارني حضرته والمستر لويد في محل عملي ، وفي هذه الاثناء سلما معي بمسألة حق في المراقبة ثم طلبا الى استرجاع المحررين فقبلت ذلك بناء على تسليمها بحقوق

وتأسفهما على ما مضى. ولكنني ندمت على ذلك حالا إذ أنه عقب الحادثة الآتفة بيضعة أيام جاءني تقرير جديد يستدعي مني التحري والفحص ومفاده أن الدكتور كروكشك قد أفرج عن عدد من السجناء الذين ألقوا في السجن الى أن يجيء دور محاكمتهم. فأسرعت حيثنذ الى سجن القاهرة واطلعت على لائحة تسجل فيها اسم ٥١ محبوساً كانوا معدين لأن يفرج عنهم بأمر الدكتور. وقد كتب هو في ذيلها أن مدة سجنهم وازت جرائمهم، على حين لم يعلم عن تلك الجرائم أمر إلا من سجل السجن. وإذ تبين أن هذه اللائحة غير مستوفية التحقيق وجدتها بعد أن نظرتها بزمان وجيز ممزقة واستعيص عنها بأخرى تحتوى على ٢٦ اسماً فقط. فنبهت المستر لويد الى ذلك بطريقة حبية، فأجابني كتابة بأنه رأى من الضروري الافراج عن الناس الذين ألقوا في القيود أثناء المحاكمة لمدة خمس سنين أو ست ولكن لم أتبين صحة لهذه الدعوى إذ لم يكن في سجن مصر سوى رجل واحد صرف فيه ١٥ شهراً وآخر ١١ شهراً وآخر خمسة أشهر وأياماً، وأما الباقون فلم يصرفوا فيه إلا أربعة أشهر أو دون ذلك

أما هذا الافراج فاعتبره المصريون طريقة انجليزية لاجراء العدل وتبينوا منها ليس الشؤم فقط، بل الخطر. إذ سجن قطاعي الطريق واللصوص مدة ٣ أو ٤ اشهر ثم إطلاقهم لا يكفي لردعهم عن المنكرات بل يزيدهم عتواً وتمسكاً بمهنتهم المستقيمة افاترضت على هذا الأمر ليس لكونه قد انقذ بدون عفو خديوى وبدون أمر النظار فقط، بل لأنه أجرى أيضاً باستبداد وكيل الداخلية ولأنه آل الى فقد الأمن في البلاد. فافسحت حينئذ الحجة ضد هذا التصرف والسياسة المنكرة. أما السير بارنج فكان معضداً لذلك أيضاً بحجة أن تداخلى بسبب اضطراباً عديم النهاية وأنهى الى أن المستر لويد يفضل اخراج السجنون من تحت ادارته أولى من خضوعه لمراقبتي. ولكن من أين يأتي الاضطراب وما هي الاضرار التي تنشأ عن مراقبتي على حين لم اتعد النظر في اجراءات المستر لويد وتقديم لائحة منها الى ناظر الحقانية — ولكن المستر لويد والسير بارنج قصداً أن يحرماني حق المراقبة لأنهما رأيا استعمال السوط خفية. ولذلك لم يسألا أولى الأمر اباحة الضرب اذ لو سألا سمو الخديو ذلك لقال لهما: — وماذا يقول اللورد دوفرين اذا التجأنا الى هذا الامر !!

وقد قال المستر لويد في رسالته بأنه مع كونه وكيل الداخلية لم يجر عملاً بدون معرفته وتصديق الحكومة المصرية. اما انا فاعتبر هذا الكلام عارياً عن الصحة وأظن ان سعادة ثابت باشاوزير الداخلية سابقاً لا يصدق عليه، ودليله عدم امكانه البقاء مع

وكيله الانجليزى إلى أكثر من شهرين ، كما أظن أن عبث المستر لويد بالقانون في استعماله الضرب في السجون وقفل أبوابها دون النواب العموميين أوجب له في دوائر الحكومة السخط والضعفة

**الشركات المختلفة . التليفون .** في ١٦ مايو سنة ١٨٨٤ اتفقت الحكومة المصرية مع شركة التليفونات الانجليزية بمصر على مد خطوط تليفونية إلى نظارات المالية والخارجية والداخلية والأشغال والحقانية والحرية ، وإلى إدارات الجندرية والبوليس وصندوق الدين والمستشار المالى ، وكان هذا أول عهد مصر بالتليفون

**شركة بورصة ميناء البصل .** وفي الشهر نفسه طلب مدير البنك الانجليزى المصرى بالاسكندرية ومعه طائفة من التجار بالثغر الى الحكومة المصرية التصريح لهم بإنشاء شركة تسمى ( شركة بورصة ميناء البصل التجارية المصرية ) ومن شأنها أن تبتاع الأملاك المعروفة بأمالك ميناء البصل التجارية ، وأن تنفع من سائر إيراداتها ومنافعها . فرخصت لهم الحكومة بذلك وصدر الأمر في أول يونيه بإنشاء الشركة وحدد رأس مالها بمبلغ ٣٥ ألف جنيه انجليزى وزعت على ١٧٥٠ سهما قيمة كل منها عشرون جنيها على شرط أن السهم لا يصبح فى ملكية حامله إلا بعد دفع قيمته كلها

**شركة قناة السويس .** قررت اللجنة الدولية المؤلفة من أعضاء إدارة شركة قناة السويس توسيع القناة الحالية والاستغناء عن انشاء قناة أخرى وذلك في ٢٢ يونيه سنة ١٨٨٤ كما سعى المسيو فرديناند دلسيس لدى الحكومة المصرية حتى تم الاتفاق في ٨ ديسمبر من العام المذكور على انشاء ترعة حلوة بين بورسعيد والاسكندرية ، وأن تبنى قناة السويس على اتساعها الحالي وقدره ٢٢ مترا وعلى أن تعمق